

هنري رياض

موجز تاريخ

السلطة التشريعية في السودان







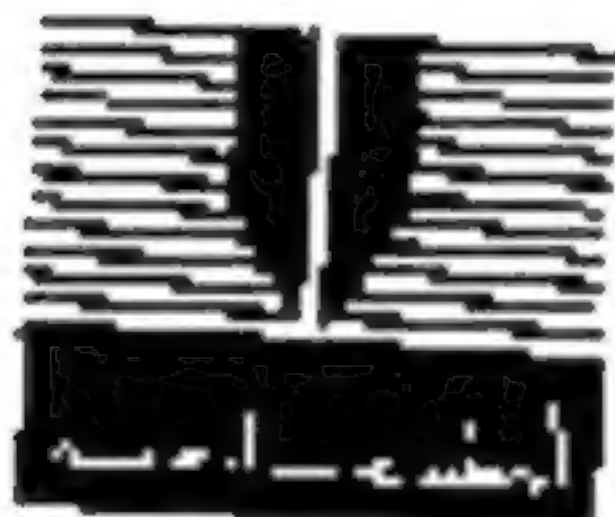
هزيع رياض

٥٠

مكتبة جامعة الخرطوم

موجز تاريخ

السلطة التشريعية في السودان



التأليف والترجمة  
الخرطوم - السودان

٧٥٦١٢٣

University of Khartoum Library	
Sudan Library	
Acc. No.	317395
Class Mark	8 H

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

328.524

CSie

## الاشهداء

الى الأبطال الذين استشهدوا

في سبيل الحرية . . .

شهداء ثورة ١٩٢٤

شهداء الجمعية التشريعية ١٩٤٨

شهداء ثورة أكتوبر ١٩٦٤

هنري رياض

الخرطوم في ٢٨/٧/١٩٦٧

## المقدمة

لعل من المسلم به ، ان السلطة التشريعية ، بالمعنى الدستوري الحديث ، وليدة القرن العشرين .

ولذلك لا يجد الباحث صعوبة في نقد النظم والأشكال التي خلقها الاستعمار في السودان ، مثل مجلس الحاكم العام والمجالس الاستشارية والجمعية التشريعية ، كما لا يجد عناء في نقد امر الحكم الذاتي ، لا من ناحية النظر الى نصوص التشريعات ذاتها ، إذ تكاد تفضح نفسها بنفسها ، ولا من ناحية التطبيق والعمل .

ورأيت ان اقدم للبحث بفصل اول عن السلطة التشريعية منذ اقدم العصور حتى آخر القرن التاسع عشر ، لكي يتصل الحاضر بالماضي ، اتصال المستقبل بكل منهما ، ومن ثمة افردت فصلاً خاصاً للتشريع في عهد المهدية ، لما افرد به من سمات خاصة .

ثم تناولت في الفصول الاخرى ، تاريخ السلطة التشريعية في إيجاز ، بعد الاستقلال ، حتى قيام الجمعية التأسيسية عام ١٩٦٥ ، بل حتى إصدار التعديل رقم ٥ بمد أجلها الى فبراير ١٩٦٨ .

ولعل هذا الكتاب ، يساعد القارئ على ان يستخلص من تجارب

التاريخ بعض العبر والدروس ، رغم حداثة التجربة البرلمانية  
لدينا ، لعلها تعينه ، كما تعين جماهير شعبنا المناضل على بناء مستقبل  
افضل .

**هنري رياض**



## الفصل الأول :

### التشريع قبل القرن التاسع عشر

تعني كلمة التشريع ، القانون الذي تصدره السلطة التشريعية ، وهي عادة البرلمان في العصر الحديث والأمبراطور أو الملك أو الخليفة أو الحاكم في العصور القديمة .

وقد يقصد بالتشريع ايضاً السلطة التشريعية .

ولقد أضحى التشريع ، في العصر الحديث ، هو المصدر الاساسي للقانون ، إذ أن أكثر الدول المتقدمة ، رأت أن اسلم الطرق وأصحبها وأسهلها لتعريف المواطن بالقانون ، والتزام الناس والقضاة به ، هو أن يصدر مكتوباً من هيئة منتخبة عادة ، تمثل مصالح الشعب ، وهي لا تصدر القانون إلا بعد دراسة وروية واستعانة بالخبراء والمختصين في صياغة القوانين .

وكثيراً ما تقوم السلطة التشريعية في الدولة ، بعد إصدار كثير من القوانين في شتى فروع القانون بالتقنين ، أي جمع القواعد القانونية المتعلقة بفرع معين من القانون ، في كتاب واحد ، يطلق عليه مجموعة ، بعد تنسيقها وترتيبها في شكل مواد مرتبة مسلسلة .



ويختلف التشريع بطبيعة الحال ، عن كل من الشريعة الإسلامية والعرف ، إذ أن القرآن والسنة ، شريعة إلهية ، ليست من وضع البشر ، بل من وحي السماء .  
ولقد جرى العمل على أن يأمر الخليفة أو ولي الأمر أو شيخ القبيلة أو السلطات باتباعهم .

وتنظم أحكام القرآن والسنة ، مسائل الأحوال الشخصية ، وبعض المعاملات المدنية الأخرى ، والحدود بشأن جرائم معينة ، أما أكثر المعاملات والجرائم ، فتتظمها مبادئ الشريعة الإسلامية ، أو إن شئت فقل المصادر الأخرى للقانون الإسلامي ، مثل الاجماع والقياس والاستحسان والاستصلاح ، أي العمل بالمصلحة المرسلة .

وإذا كانت الشريعة الإسلامية الغراء ، تشريعاً مساوياً ، فإن العرف تشريع اجتماعي ، ولكنه لا يصدر من سلطة تشريعية ، بل ينبثق من ضمير ووجدان الجماعة .

ويعتبر العرف مصدراً من مصادر القانون ، شأنه في ذلك شأن التشريع ، أي القانون العادي .

والمصدر الرابع من مصادر التشريع لدينا ، مثل أكثر بلدان العالم ، هو مبادئ العدالة الطبيعية ، فإذا لم يجد القاضي نصاً في القرآن أو السنة ، أو حكماً في العرف ، يمكن أن يطبق على وقائع النزاع المطروحة أمامه ، إصدار حكمه بما يتوافق والعدالة الطبيعية ، أي مع المنطق والإدراك السليم .

ولعل من المسلم به ، ان الجماعة السودانية ، كانت تعيش في القرون الاولى الغابرة ، قبل الميلاد وبعده ، بل حتى القرن الخامس الميلادي ، عيشة بدائية ، كغيرها من الجماعات الاخرى ، في بلدان العالم المختلفة والمتخلفة .

ولذلك ، فقد كان العرف ، هو مصدر القانون الاول ، بل الاوحد ، الذي كان ينظم امور الجماعة .

وليس ثمة دليل ، على ان العرف قد دوّن او قُتن في العصور القديمة ، او ان شيخ القبيلة او حاكم المملكة ، كان يصدر اوامر مكتوبة يلتزم بها ؛ كما يلتزم المواطن العادي .

ولذلك ، كانت الجماعة السودانية ، كغيرها من الجماعات الانسانية الاولى ، تخضع لما درج عليه الناس من تنظيم في شؤون دنياهم ، وما توارثوه من أعراف وعادات عن آباؤهم وأجدادهم .

ولما كانت الجماعة هي التي تخلق العرف ، فقد كان العرف انعكاساً ، والحال هذه ، للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل جماعة ، وفقاً لدرجة تطورها في مدارج الحضارة .

وعندما بدأت المسيحية تنتشر في ربوع السودان ، في منتصف القرن السادس الميلادي ، كان هناك ثلاثة ممالك شمال السودان ، هي مملكة النوبة ، ويليها جنوباً مملكة دنقلا ، ثم مملكة سوبا ، عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق ، كما كانت هنالك ممالك اخرى كثيرة ، مثل مملكة



البحجة في الشرق ، ولكنها لم تعتنق المسيحية ، بل ظل سكانها وثنين فترة طويلة من الزمن .

ورغم انتشار الدين المسيحي ؛ واللغة القبطية في الكنائس ، واعتناق بعض الكان للمسيحية ، إلا انه لم يكن للدين أثر كبير على تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، وان كان له بعض الاثر على الاعراف ، وبعبارة اخرى ؛ تأثر العرف بالدين المسيحي ، تأثيراً جعله اكثر تمشياً مع قواعد العدالة والوجدان السليم ، وخاصة لان المسيحية ، لم تفرض قواعد لتنظيم علاقة الانسان بالانسان ، بل تكفلت بتنظيم علاقة الانسان بربه .

ولم ينتشر الاسلام في السودان ، في جميع المديریات ، دفعة واحدة .

ورغم اختلاف المؤرخين في تحديد وقت دخول الاسلام ، في شتى بقاع السودان ، إلا ان جمهرة المؤرخين ، تميل إلى الرأي القائل ، بأن تأسس مملكة الفونج ، التي اشتملت على شمال ووسط السودان ، فيما عدا جبال النوبة وجبال جنوبي الفونج واعالي النيل الأبيض ، في القرن السادس عشر ، يعتبر « بمثابة اعلان رسمي لسيادة الاسلام في السودان » - على حد تعبير الدكتور مكي شيكدة - وذلك رغم سبق انتشاره في بعض الربوع ، قبل ذلك ، نتيجة الهجرات المستمرة من الجزيرة العربية .

ولم يصدر من ملوك الفونج او سلاطين كردفان او دارفور ، قوانين

مكتوبة او منشورات او لوائح واجبة الاتباع ، بل كانت المحكمة العليا  
بسائر والمحاكم الصغرى في كثير من المدن ، ومحاكم علماء الشريعة  
البيضاء في القرى والبادي ، في عهد مملكة الفونج ، ومملكة السلطان في  
الفاشر والمحكمة الشرعية الكبرى بالفاشر ، والمحاكم الصغرى في باقي  
أجزاء مملكة دار فور ، مثل محاكم الاجاويد بالبادي والقرى ، كلها تطبق  
احكام الشريعة الغراء .

وكان القضاء يطبق احكام الشريعة ، وفقاً للمذهب  
المالكي ، الذي ساد السودان منذ قديم الزمان .

وتطبق احكام الشريعة سواء في المسائل الشرعية او المدنية او  
الجنائية ، كما يطبق العرف ، فيما لم يرد به نص فيها .

ولا يعني القول بأن ليس هناك قوانين مكتوبة او منشورات ، ان لم  
يكن للمحاكم او الملك او السلطان او المقدم او رئيس القبيلة ، السلطة في  
إصدار اوامر واجبة الاتباع ، ولكن المقصود بذلك ، هو ان أولى  
الامر ، لم يصدر من الاوامر إلا اوامر تنفيذية ، قصدوا بها تنفيذ  
احكام القرآن والسنة او تنفيذ ما استقر عليه الاجماع او القياس فيما لم يرد  
فيه نص منها .

وبعبارة اخرى ، ان سلطة التشريع ، او ان شئت فنقل  
الامر ، كانت سلطة مقيدة لدى ولي الأمر ، اذ لم يكن يجوز له او يستأجر  
منه إصدار اوامر مخالفة لاحكام القرآن والسنة ، من ناحية ؛ كما لم يكن  
يجوز له تعديل اي حكم فيها ، اذ استقر اجماع المسلمين وفقهائهم ، على



ألا طاعة لولي الأمر ، إلا في حدود تلك الأحكام ، كما جرى القضاء  
أيضاً ، على إهدار العرف ، ان كان مخالفاً لأحكام الشريعة الفراء .

هذا فيما يتعلق بالمديريات الشمالية ، أما بالنسبة للمديريات  
الجنوبية ، التي كان ولا يزال أكثر سكانها من الوثنيين ، فان العرف يعتبر  
المصدر الأساسي للتشريع ، وان كانت محاكم الرؤساء تطبق بعض مواد  
قانون العقوبات في المسائل الجنائية منذ انشائها عام ١٩٣١ ، كما تطبق  
بعض مواد القوانين الأخرى ، التي يرد عليها النص في أوامر التأسيس  
واللوائح والجداول المرافقة .

## الفصل الثاني :

### التشريع في عهد المهديّة

لما استولى محمد احمد المهدي ، زمام مديرية كردفان عام ١٨٨٢ ، ثم امتد سلطانه الى اكثر مديريات السودان ، اضحى يتوجه الى الناس او الى افراد معينين من مندوبيه ، بمشورات وخطابات ، تتضمن الاصول الارشادات . الواجبة الاتباع ، في الادارة او الحكم او القضاء .

واذا كان القرآن هو المصدر الاول للقانون ، وكانت السنة ، المصدر الثاني ، منذ انتشار الاسلام ، فقد اخضعت مشورات المهدي ، في حياته ، وبعض مشورات الخليفة من بعده ، هي المصدر الثالث للقانون ، وذلك فضلاً عن العرف ، بطبيعة الحال .

ولذلك ، يمكن القول ، بان المهدي كان هو السلطان الذي صدرت منه التشريعات منذ ١٨٨٢ حتى وفاته عام ١٨٨٥ ، او ان شئت فقل ، كان المهدي اول سلطة تشريعية اصدرت القوانين ، في ربوع السودان .

وظل المهدي يقبض على زمام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، في بادئ الامر ، ولكنه رأى فيما بعد ، ولدى اتساع رقعة



الأراضي التي انتصر عليها ، ولدى كثرة المنازعات أمام قاضي عموم السودان ، تعيين نواب عنه ، في كثير من المدن الكبرى .

ولما تم استيلاؤه على الخرطوم ، أصدر أوامره بأن يتولى علماء الشريعة في كل مدينة او قرية او بادية ، الفصل في المنازعات والقضايا ، كما رأى ان يتولى الامراء تنفيذ الاحكام .

ولما أصبح الخليفة عبد الله هو السلطان ، عين ستة عشر قاضياً للحكم بموجب الكتاب والسنة ومنشورات المهدي .

ولم تطبق احكام الشريعة في عهد المهدي ، على مسائل الاحوال الشخصية فحسب ، بل على المسائل الاخرى من جنائية ومدنية .

ومما تجدر الاشارة اليه ايضاً ، انه بينما كانت الشريعة تطبق على المديرية الشمالية ، في الاعتبار الاول ؛ كان العرف القبلي - ولا يزال - هو المطبق في المديرية الجنوبية .

ولعل اهم منشور ، هو ما صدر من المهدي ، متضمناً كثيراً من إرشاداته ، ونقتطف الفقرات المتعلقة بالاحكام الواجبة الاتباع :  
( واني عبد مأمور بإظهار الكتاب والسنة المقبورين حق يستقيها .

وقد امرني سيد الوجود ﷺ ان زواج الثيب بخمسة والبيكر بعشرة  
ريالات تخفيفاً لأمت ومن نقص الصداق عن ذلك فهو اقرب إلي من يبايض  
العين الى سوادها وإياكم والزيادات . . .

ومن سرق منكم سرقة قل او كثر فاقطعوا يده لأنه يوم القيامة يقوم

بلا يد ويتخبط العبد في الدنيا بحس الشيطان لا بارك الله في ولي تركه او  
امير استعان به .

وكذلك الزاني يرجم اذا كان محصناً ويجلد البكر ، وأما المرأة فإذا  
دخلت بالأجنبي الذي يخشى عليها منه فيؤدبان بالاجتهاد لأن الشاب  
والشابة اذا تلاقيا يكون الشيطان دليلهما فلا بأس بمقاضاة الحاجات  
بحضرة واسطة من الناس .

ومن ترك الصلاة او تهاون بها قتل حداثاً في ضرورة .  
واما من تعدى منكم على اخيه بيسط لسانه في عرضه او ماله فهو  
ليس مني وأنا لست منه .

وان ادعيتكم انكم اتباعي ولم تفعلوا فعلي فانكم منافقون لقوله  
تعالى : « يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم » فاذا لم تتحابوا كالأخوين  
من الأبوين فليس انتم اتباعي .

ومن ستر على سرقة رآها او شرب خمرأ او زنى فكتمه رافة عليهم  
فهو كالفاعل .

ومن تخلف عن الجهاد بصحة جسم لا بارك الله فيه .

واذا اخذتم ذنب الابقار والاغنام والابل والزرع وتركتم الجهاد  
سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه عنكم . . .

ولا تجاوروا من ترك الجهاد او فعل منكراً من المنكرات المنهية كتاباً  
وسنة فاستعينوا عليه فخذوا نفسه وماله غنيمة للمسلمين المجاهدين ان  
استحل ذلك وإلا فليؤدب .



ولا تمنعوا الاراضي لأنها لا تملك بل هي محوزة لبيت مال المسلمين . . .

وحكم النساء ان المرأة الناشزة لزوجها احبسوها في الاوكار والبيوت المظلمة حتى ترجع او يتوفاها الله تعالى كالزانية فمن ثببت نفسها عن زوجها فماتها غيمة لزوجها وان راضاها فماله غيمة للمسلمين فان فعلوا ذلك فلا تعودوهم ان مرضوا ولا تشيعوا جنازتهم ولا تعينوهم عند الشدائد .

ولا يجهل مهديني إلا شقي محروم الحظ وعادم الخير والاحسان . . .

وثمة منشورات كثيرة غير ذلك المنشور ، توضح كيفية الحكم في المسائل المدنية والجنائية والشرعية .

ولم تكن تلك المنشورات تصاغ على هيئة مواد ، بطبيعة الحال ، اذ كانت تتضمن بين طياتها كثيراً من الاشارات والملاحظات الاخلاقية ، وبعضاً من التوجيهات الدينية ، كما انطوت على امور ادارية او سيامية ، مما يجعل المنشور الصادر من المهدي قانوناً ذا طبيعة خاصة ، او بعبارة اخرى ، مصدراً من مصادر القانون ، ائبه باللائحة .

ويتعين علينا ان نذكر في هذا الصدد ، ان ادارة المحفوظات المركزية ( دار الوثائق المركزية ) ، قد قامت بتصوير وطبع منشورات المهدي ، باشراف وتحقيق المؤرخ العالم الدكتور محمد ابراهيم ابو

سليم ، في اربعة اجزاء ، نوجز ذكرها كما يلي :

١ - الجزء الاول ويشتمل على ٨١ منشوراً من الامام المهدي موجهاً إلى كافة الانصار ومتضمناً العبارات .

٢ - الجزء الثاني ، وهو الانذارات ، وهي المنشورات التي وجهها المهدي الى العلماء ، الحكام بالدعاية الى الله .

ويقول الدكتور ابو سليم في مقدمة الجزء الثاني ( ويفهم من هذا ان المقصود هم هو اولئك الذين لم ينخرطوا بعد في ملك المهدي ان الحكام الاتراك والاعيان والعلماء الذين ما زالوا خارجين عن السلطة المهدي . وقد اخذت المجموعة اسم الانذارات لهذا السبب ولكن الانذار لا يكون إلا لمن هو خارج على النظام او يخالفه .

وهذا فاننا نأخذ على جامع المجموعة وصنعه بعض الرسائل الموجهة إلى بعض اتباع المهدي تحت عنوان الانذارات . فالصحيح هو ان الرسائل الموجهة الى هؤلاء تسمى البيانات او الاوامر .

وان عدم التفرقة بين ما هو انذار وما هو بيان ووضع الطائفتين تحت باب الانذارات وعلى يد جامعي المنشورات المطبوعة قد أدى الى اطلاق كلمة الانذار على كل ما هو موجه لشخص معين - وهو خطأ فاحش ) .

٣ - الجزء الثالث وهو يشتمل على الأحكام والآداب ، وهذا الجزء هو الذي يشتمل في الواقع من الامر ، على المنشورات التي تتضمن قواعد قانونية ملزمة شبه باللائحة



ولكن ليس معنى ذلك ، ان المنشورات الاخرى ، لا تنطوي  
عرضاً ، على قواعد ملزمة .

٤ - الجزء الرابع عبارة عن ٩ خطب للمهدي .

وبحسب الجزء الثالث من المنشورات الى دراسة وافية ، اذ يمكن ان  
يستظهر منه القواعد القانونية التي سارت في عهد المهدي .

## الفصل الثالث:

### التشريع في عهد الاستعمار

- أولاً - في عهد الحاكم العام .
- ثانياً - في مجلس الحاكم العام .
- ثالثاً - في عهد المجلس الاستشاري .
- رابعاً - في عهد الجمعية التشريعية .
- خامساً - في عهد الحكم الذاتي .

#### أولاً - في عهد الحاكم العام ١٨٩٨ - ١٩١٠ :

أصبحت السلطة التشريعية منذ عام ١٨٩٨ ، في يد حاكم مطلق ، هو الحاكم العام الانكليزي ، وفقاً لما قضت به مواد وفاق ١٨٩٩ بين الحكومة المصرية والحكومة الانكليزية .

وتنص المادة ٤ منه على ما يلي :

( القوانين وكافة الاوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحمين ادارة حكومة السودان او تقرير حقوق الملكية فيه



بجميع انواعها وكيفية اولويتها والتصرف فيها يجوز سنّها او تحريرها او  
فسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين او الاوامر  
واللوائح يجوز ان يسري مفعولها على جميع انحاء السودان او على جزء  
معلوم منه ويجوز ان يترتب عليها صراحة او ضمناً تحوير او فسخ اي قانون  
او اية لائحة من القوانين او اللوائح الموجودة وعلى الحاكم العام ان يبلغ  
على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل  
عام الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالي  
للخديوي .

وامتثني الوفاق مدينة سواكن ، في بادىء الامر ، ثم الغي  
الاستثناء بمقتضى اتفاق تكميلي في ١٠ / ٧ / ١٨٩٩ .

وباشر الحاكم العام سلطته التشريعية منذ العام الاول للغزو عن  
طريق المنشورات .

ولم يكن عرض الاوامر او المنشورات ، على كل من اللورد  
كرومر ، مندوب بريطانيا بمصر وقتئذ ، وعلى رئيس وزراء مصر ، إلا امراً  
شكلياً فحسب ، وذلك لان القوانين لم تكن تشرع وفقاً للبيئة او العادات  
او متطلبات المجتمع السوداني ، بل كان المقصود فرض وتطبيق قوانين  
اجنبية ، سبق تجربتها وتطبيقها ، اما بانكلترا او احدى  
مستعمراتها ، وخاصة الهند ؛ وذلك دون اعتبار لمقتضيات وظروف  
المجتمع السوداني .

وكان من اهم القوانين التي اصدرها الحاكم العام ، في بداية العهد  
بالتشريع ما يلي :

قانون حجب الاراضي ١٨٩٩ .

قانون العقوبات ١٨٩٩ و ١٩٠١ .

قانون القضاء المدني ١٩٠٠ و ١٩٠١ .

قانون المجالس البلدية ١٩٠١ .

قانون المحاكم الشرعية ١٩٠٢ .

ومما تجدر ملاحظته ، في هذا الصدد ، ان تلك التشريعات كانت  
تشريعات اجرائية فحسب ، وان قانون العقوبات قد صدر بقصد  
استتباب الامن ، وان لم يستب ، في الواقع من الامر حتى عام  
١٩١٤ ، في ربوع البلاد ، الامر الذي يدل على ان لم يكن يقصد من  
التشريع اشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية ، بل سيادة السلطان  
الاداري للبلاد ، في الاعتبار الاول .

ولكن رغم ان صدور المنشور من حاكم فرد ، كان يتجافى مع  
المبادئ والاصول الديمقراطية شكلاً ، كما يتنافى مع معانيها  
موضوعاً ، بطبيعة الحال ، ورغم ان الحاكم العام كان يحسك بمقدور كل  
من السلطتين التنفيذية والتشريعية ، مما يتجافى مع مبدأ فصل  
السلطات ، المعروف في الفقه الدستوري ؛ وانه كان يستخدم السلطة  
التشريعية لخدمة الأغراض الاستعمارية التي كان هو منقذها الاول  
ورأسها المفكر المباشر . وان القوانين التي صدرت قد اعتورتها عيوب لا  
تحصى او تعد ، وخاصة فيما يتعلق بمواد قانون الاجراءات الجنائية ومواد



قسانون العقوبات ، الا ان اتباع مبدأ التقنين ، اي إصدار التشريع في قانون مكتوب او مجموعات من القوانين ، كان يحمل في طياته ، تطوراً نحو مستقبل أفضل ، هو انتهاج الجماعة السودانية مبدأ التقنين ، الذي اخذت به جميع الدول المتقدمة .

## ثانياً - في مجلس الحاكم العام ١٩١٠ - ١٩٤٣ :

صدر قانون مجلس الحاكم العام ( نمرة ١ ) عام ١٩١٠ .  
ويحسن ان نشبه بنصه ، ثم نعلق عليه بإيجاز ، وهو كما يلي :  
( حيث ان الوفاق المعقود في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بين حكومة جلالة المرحومة ملكة الانكليز وحكومة سمو الجنب العالي الخديوي قد فوض الى الحاكم العام الرياسة العليا العسكرية والملكية في السودان ومنحه الاختصاصات المينة فيه وحيث انه بمصادقة الحكومتين المشار اليهما قد استصوب إيجاد مجلس يشترك مع الحاكم العام من اجراء ما له من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

فقد صدر الامر بما هوأت :

- ١ - يسمى هذا القانون قانون مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠ .
- ٢ - ينشأ مجلس يعرف بمجلس الحاكم العام يؤلف من اعضاء قانونيين هم : المفتش العام والسكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير الملكي ، ومن اعضاء إضافيين لا ينقص عددهم عن اثنين ولا يزيد عن أربعة يعينهم الحاكم العام .

يكون تعيين الاعضاء الاضافيين لمدة ثلاث سنين وتجوز إعادة

تعيينهم .

إذا غاب احد الاعضاء القانونيين بالإجازة او تعذر عليه الحضور  
للمرض ناب عنه في المجلس الموظف الذي يقوم مقامه في وظيفته بحكم  
القانون او من طريق النوب .

وإذا غاب احد الاعضاء الاضافيين او تعذر عليه الحضور كذلك  
فلمحاكم العام ان يعين بدله مؤقتاً .

٣ - يرأس المحاكم العام جلسات المجلس وفي حالة غيابه تكون  
الرئاسة لأقدم عضوين الحاضرين مع مراعاة احكام المادة ١٣ .

٤ - للمجلس جميع السلطة الممنوحة له بمقتضى هذا القانون في نظر  
كافة المواد التي يجب اجراؤها بمعرفة المحاكم العام في المجلس بناء على  
نصوص هذا القانون ، او أي قانون آخر اما غير ذلك من المواد الأخرى  
التي تعرض عليه فانه ينظر فيها بصفة مجلس استشاري للمحاكم العام .

٥ - جميع القوانين واللوائح التي للمحاكم العام إصدارها بمقتضى  
المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ يصير إصدارها بمعرفة المحاكم العام في  
مجلسه ولا يسري هذا النص على ما للمحاكم العام وحده إصداره من  
اللوائح بمقتضى السلطة الممنوحة له بنص معمول به .

٦ - يفرد المحاكم العام في مجلسه الميزانية السنوية ومنح جميع  
الاعتمادات الاضافية سواء كانت من الاحتياطي او من الإيرادات  
العامّة .



٧ - يجري المحاكم العام في مجلسه جميع المواد التي يجب اجراؤها فيه بمقتضى اى قانون معمول به او بناء على القواعد التي يقرها المحاكم العام في مجلسه .

٨ - تنقر المسائل التي يجرها المحاكم العام في مجلسه بأغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين مع مراعاة ما هو مدون في المادتين ٩ و ١٠ فاذا تساوت الاصوات كان الترجيح لجانب الرئيس .

وتدون قرارات المجلس في سجل محاضره مع بيان رأي كل عضو على انفراد ولكل عضو خالف الاغلبية ان يطلب اثبات اسباب مخالفته في المحضر .

٩ - للمحاكم العام سواء حضر الجلسة او لم يحضرها ان يخالف ما اقرته الاغلبية لأسباب تدون في محاضر المجلس ويعتبر قراره في هذه الحالة من جميع الوجوه كأنه قرار المجلس .

١٠ - للمحاكم العام سواء حضر الجلسة او لم يحضرها ان يوقف تنفيذ اى قرار من قرارات المجلس حتى يرفعه الى السلطة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ .

١١ - للمحاكم العام في مجلسه ان يسن قواعد لا تخالف هذا القانون تختص بضبط اعمال المجلس وبيان محل اجتماعاته وتعيين موظفيه وتقرير واجباتهم .

١٢ - اذا غاب المحاكم العام بالاجازة او تعذر عليه القيام بأداء وظيفته لمرض وكذا اذا خلت وظيفته تنتقل سلطته كلها إلى مجلس المحاكم

العام اذا لم يكن هو قد عين نائباً عنه في وظيفته .

١٣ - للمحاكم العام كلها كان بعيداً عن مجلسه ان يعين موظفاً يتوب عنه في رياسته وفي ما به من السلطة كلها او بعضها المتعلقة بالمجلس بمقتضى المواد السابقة .

١٤ - للمحاكم العام كلها كان بعيداً عن مجلسه ان يباشر وحده ما للمحاكم العام في مجلسه من السلطة كلها او بعضها اذا اجيز ذلك بقرار من المجلس .

١٥ - لا يجوز تفسير اي نص من نصوص هذا القانون بما يفيد تحويل المحاكم العام في مجلسه سلطة لو كانت له وحده لجاءت مخالفة لنصوص وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ او لأي وفاق معقود حتى الآن بين حكومتي مصر والسودان ) .

ظاهر عما تقدم ان لم يكن المقصود من تكوين مجلس للمحاكم العام ، وضع قيود على سلطته التشريعية او سلطته التنفيذية ، بل معاونته ومساعدته في القيام بالسلطين معاً ، وأكثر ما يكون ذلك جلاء - لو كان الامر في حاجة الى توضيح - ما ورد في المادة ٩ التي تقول : « للمحاكم العام سواء حضر الجلسة او لم يحضرها ان يخالف ما أقرته الاغلبية لأسباب تدون في محاضر المجلس ويعتبر قراره في هذه الحالة من جميع الوجوه كأنه قرار المجلس » .

وبعبارة اخرى ، كان الاستعمار يهدف الى تركيز السلطين التنفيذية والتشريعية ، في يد حفنة من ابناؤه ، دون ادنى تدخل من ابناء البلاد الأصليين ، وذلك ليضمن استغلال موارد البلاد ، على الوجهة التي

توافق وسياسة امبراطوريته التي لم تكن الشمس تغيب عنها ، وكان السودان يمثل في نظرها حقلاً للذهب الأبيض ، وسوقاً لتوظيف بعض أبناء التاميز كـمـامير او مفتشين في كثير من مراكز السودان ، بادعاء ان السودانيين لم يبلغوا من التدريب العملي ما يمكنهم من إدارة بلادهم .

وفي عام ١٩١٧ ، أشار مدير مصلحة المصارف ، في بعض تقاريره ، الى رغبة بعض الاعيان في السودان ، الى تكوين مجلس من السودانيين ، يستشار في بعض الشؤون ، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم .

وتوالى بعض الطلبات بعد ذلك ، ممن كانوا يرون في التعاون مع السلطات الحاكمة ، سبلاً للإصلاح والتطور التدريجي ، بقصد إنشاء مجلس استشاري ، مثل مجلس شورى القوانين بمصر عام ١٨٨٣ ، ومع ذلك فإن اكثرية الشعب ، كانت ترى أن التطور البرلماني ، لا يمكن ان يقوم في ظل الحكم الاجنبي .

ولذلك انصرف كثير من المعلمين او ان شئت فقل من اوائل الخريجين ، الى استذكار اعمال الانجليز في البلاد ، ومعارضة تصرفات الحاكمين ، ومحاولة توحيد الجهود لطرد المستعمر الدخيل .

وكان يجمع شمل اولئك المعلمين ، الجمعيات الادبية الكثيرة ، التي تكونت في كثير من البلدان والاحياء المتفرقة في البلد الواحد ، ولعل اشهر تلك الجمعيات السياسية الادبية ، جمعية اللواء الأبيض .

وكان من أشهر اعضائها علي عبد اللطيف وعبيد حاج الامين



وحسن شريف وحسن صالح وصالح عبد القادر ومحمد سر الختم علي أبا  
 يزيد وعبد الحميد عبد الهادي وعبد الحميد مرسال وعرفات محمد عبد الله  
 وعبد الله خالد وأحمد علي ملاح وأحمد علي وأحمد إدريس أبو غالب وأحمد  
 حلمي أبوسن وعبد الله عبد الرحمن النجومي وأحمد حسن  
 مختار وعباس بيومي وميد أحمد عثمان القاضي وأحمد عمر الخليفة عبد الله  
 وزين العابدين عبد التام وتوفيق صالح جبريل وتوفيق أحمد البكري  
 وخليل بيومي ومحمد علي البخيت ويحيى بخيت وأحمد سعد وعلي ملاس  
 وعثمان علي وحسن شافعي وعمر رفع الله وحسن الأمين الدرديري ومحمد  
 أحمد جبر الدار ومحمد عثمان الحسن ورورو مرجان وعبد الله بكر ومحمد  
 جمال الدين ومحمد صالح جبريل وإيلي إبراهيم والياس سكر ومحمود علي  
 وعلي أحمد صالح وعلي المرضي وموسى أحمد وفاضل البشري ومحمد عبد  
 العظيم خليفة ومحمد المهدي الخليفة عبد الله وعلي البنا ومحمد عثمان  
 وحامد حسين وأحمد عمر باخريه ودرايري أحمد اسماعيل ومحمد زكي  
 عبد السيد وأحمد مدثر إبراهيم وحسين مختار وأحمد أمين ومحمد الأمين أبو  
 القاسم وأمام دواليب ومحمد إدريس بابكر وعبد الله النور ونور الدين فرج  
 وعز الدين رشيق وعثمان محمد هاشم ومحمد إبراهيم اسماعيل وعبد  
 السلام سيد أحمد وعبد القادر السيد وفؤاد علي وتوفيق علي وخليل كبسوم  
 وحسن أحمد فضل واسماعيل عبد الماجد وموسى أحمد لاط وجابر جبير  
 وحسن أحمد مدحت وإبراهيم عبد الماجد ومحمد عبد العال وعبد العزيز  
 محمد وأحمد اسماعيل الزاكر وأحمد الحسين وأحمد سيد أحمد والطيب  
 عبدون وعبد صالح إدريس وعمر أحمد الفكي ومحمد هديه ومحمد عبد

المنعم زایل وميد فرج و ابراهيم عبد الرحمن وميد شحاته وفرج محمد  
وعبد الله مرجان و ابراهيم فرج وعبد الدايم محمد وحسين يوسف حسين  
وفؤاد حنفي وخضر علي وعبد الحميد فرج الله وسيف عبد الكريم وعبد  
الفضيل الماظ وثابت عبد الرحيم ، وحسن فضل المولى وسليمان محمد  
وقسم السيد خلف الله وخليل فرج وبشير عبد الرحيم وآخرين .

وفي ١٩ / ٦ / ١٩٢٤ ، قامت اول مظاهرة سيامية في  
السودان ، وكان جزاء المناضل حاج الشيخ عمر ، لما هتف في وسط آلاف  
المتظاهرين : تحيا مصر ، السجن والغرامة .

وتوالى المظاهرات ضد الاستعمار في الخرطوم وامدرمان وحلفا  
والابيض وبور سودان ، وغيرها من البلدان ، ثم اندلع لهيب ثورة  
١٩٢٤ ، معلناً بداية صراع طويل ضد الحكم الاجنبي ، استخدم فيه  
الشعب كل قواه وامكانياته ، حتى تم جلاء المستعمر الغاصب بعد واحد  
وثلاثين عاماً .

كانت ثورة عام ١٩٢٤ شعلة مضيئة من مشاعل الحرية ، وان  
حاول الاستعمار اخناده ليهبها ، كما حاول تشديد قبضته على زمام  
الحكم ، بل الانفراد به ، ونخاضة بعد جلاء الجيش المصري .

وترتب على ذلك الجلاء ، انسحاب من المآمر العسكريين المصريين  
و ٢١ من نواب المآمر ، بل ألغت السلطات الانجليزية المدرسة الحربية  
بالسودان ، وقد حل محل هؤلاء بعض المعلمين ، حتى انه بينما كان عدد  
المآمر السودانيين عام ١٩٢٧ سبعة اشخاص فحسب ، أصبحوا خمساً

وثلاثين مأموراً عام ١٩٣٠ ، وبينما كان عدد نواب المأمير ١٠١ ارتفع الى ١٢٧ ، كما ازداد عدد الموظفين السودانيين الآخرين ايضاً ، في شتى المصالح الحكومية .

وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا ، طالب بعض الموظفين ، الذين كانوا يأملون في الحصول على الاستقلال تدريجياً ، من السلطات الحاكمة ، تكوين مجلس استشاري ، بأشد عما كان عليه الحال من قبل ، ولكن اكثر الخريجين كانوا ينادون بالجللاء ، في الاعتبار الاول .

وفي ١٢ / ٢ / ١٩٣٨ ، اجتمع اكثر من ١١٨٠ خريجاً بامدرمان ، جاءوا اليها من شتى بقاع السودان ، ثم اعلنوا تكوين « مؤتمر الخريجين » ، ليمثل الخريجين في جميع ارجاء السودان ، وذلك فيما عدا المأمير ونواب المأمير ورجال البوليس والجيش .

واضحى نادي الخريجين بامدرمان قبلة الانظار وبؤرة النشاط السياسي الهادف لتحرير البلاد ، بل اضحى مركزاً للاشعاع التحرري في كل الربوع الترامية في البلاد ، إذ افتحت فروع كثيرة له ، في شتى المدن ، واصدر المؤتمر جريدة « المؤتمر » لتكون لسان حاله .

وكان الانجليز يأملون في كسب رضا الخريجين ، بعد ان استطاعوا استمالة الطوائف الدينية وبعض الشيوخ والعلماء والنظار والعمد والسلاطين والتجار ، لما اعطوا كثيراً منهم سلطات قضائية بمقتضى



قوانين محاكم سلطات الشيوخ والقبائل الرحل ١٩٢٢ وقانون المحاكم  
القروية ١٩٢٥ وقانون سلطات الشيوخ لعام ١٩٢٧ وقانون سلطات  
الشيوخ لعام ١٩٢٨ ثم قانون المحاكم الاهلية ١٩٣٢ وقانون محاكم  
السلطين ١٩٣١ ولكن ذهبت جهودهم ادراج الرياح ، ذلك لأن  
الخريجين وان لم يعلنوا العداء صراحة للمستعمرين ، الا ان الدافع الاول  
لهم ، كان تحرير البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، ومن ثمة لم يكن من  
مسيل الى ذلك الا بعد الحصول على الاستقلال .

ولم يكن ذلك يحتاج ، في الواقع من الأمر ، الى ثقافة واسعة او  
تجارب كثيرة ، اذ ان المواطن العادي مثل الخريج ، يستشعر بفرائضه  
الطبيعية - فضلاً عن مصالحه الاقتصادية - ان الدخيل غاصب  
ومستبد ، وانه لن يكون حراً في تنظيم شؤون بلده الا بعد طرده .

ورغم ان الخريجين قد لجأوا الى المرونة السياسية في معاملة  
الحكام ، الا ان سحب الشك بدأت تظلل علاقات المؤتمر والحكومة منذ  
عام ١٩٣٩ . كما كانت الحرب العالمية الثانية نبراساً أعضاء امام المعلمين  
وكثيراً من أبناء الشعب ، آفاقاً واسعة ، على معالم الاشتراكية  
والديمقراطية والحزبية ، وبدأ المواطنون جميعاً ، يتلمسون طريق  
تقرير المصير ، ويعملون ويهدفون الى حكم بلادهم بأنفسهم .

ولذلك ، لم يكن من المستغرب ان قاطع المؤتمر انشاء المجلس  
الاستشاري عام ١٩٤٣ ، رغم انه قد عرض عليه ان يمثل بمقعدين

فيه ، بل ظل المؤتمر ينادي ويطالب بتحرير المصير طوال ايام الحرب ثم فيما بعد ذلك ايضاً .

### ثالثاً - في عهد المجلس الاستشاري : ١٩٤٣ - ١٩٤٧ .

كان المقصود من إنشاء المجلس الاستشاري ، ان يمثل سكان شمال السودان ، دون سكان المديرية الجنوبية .  
ولعل اسم المجلس نفسه يغني ويفصح عن تجريده من ادى قوة الزامية ، في مسائل التشريع او الرقابة على السلطة التنفيذية ، ومن ثمة ظلت السلطتين التشريعية والتنفيذية ، على ما كان العهد به من قبل ، في يد مجلس المحاكم العام .

ولقد جاء في المذكرة الايضاحية التي صدر بها قانون المجالس الاستشارية ١٩٤٣ وامر المجلس الاستشاري لشمال السودان ١٩٤٣ وقانون الحكومة المحلية ، مجالس المديرية ، ما يلي :

( ففي يناير ١٩٤٣ عين معالي المحاكم العام لجنة مكونة من ثمة من أعضاء مجلس ومديري اكبر مديريتين لبحث ضرورة انشاء مجلس استشاري لشمال السودان .

وهذا التشريع المعلن الآن هو نتيجة بحث تلك اللجنة . )

وتفصح بل تفصح المذكرة الايضاحية ، النوايا المبيتة من جانب الاستعمار ، لفصل الشمال عن الجنوب ، لما استطردت تقول :

( طبقاً للقانون قد صادق المحاكم العام في مجلسه على الأمر المنشور مع هذا والقاضي بإنشاء مجلس استشاري لشمال السودان بعم المديريات الست الشمالية والأسباب الداعية على قصر هذا المجلس على الست مديريات الشمالية وسكانها أكثر من ٢ / ١ ٤ مليون تنطوي على حقيقتين أولاهما ان الحالة العامة الاجتماعية وثقافية واقتصادية ولغوية في شمال السودان تختلف كما قال السر استيوارت سايمز في الفقرة السابقة من مقاله المذكور آنفاً اختلافاً عظيماً من مثيلاتها في جنوب السودان وثانيتهما ان الاختلاف الجنسي والتأخير النسبي لقبائل جنوب السودان يحول دون انتخاب ممثلين لائقين من الأهليين وبالاختصار لا يمكن في الوقت الحاضر تمثيل الجنوب في الشمال تمثيلاً كافياً كما لا يمكن ان يمثل الشمال الجنوب .

على ان القانون ينص على جواز انشاء مجلس استشاري منفصل للمديريات الجنوبية او للسودان بأكمله متى اتضح امكان احد الأمرين عملياً ودعت الحاجة . )

وعلى هذا ، صدر قانون المجالس الاستشارية ( قانون نمرة ٧ سنة ١٩٤٣ ) ، ونصت المادة ٣ منه على ما يلي :

( ٣ ) ( ١ ) يحق للمحاكم العام في مجلسه ان ينشئ في السودان بأمر بشر في غاريتة حكومة السودان مجلساً او أكثر من مجالس استشارية له فيما يتعلق بحسن إداره السودان كله او جزء معين منه وان يضع في ذلك الأمر قواعد لا تتنافى ونصوص هذا القانون موضحة طريقة طلب نصيحة المجلس وتقديمها ومبينة الاجراءات التي يتبعها المجلس في مداولاته وواضحة



التصوص التابعة والاضافية التي ترى ضرورة او منامية لحسن نفاذ اغراض هذا القانون .

(٢) يحق للحاكم العام في بملسه ان يعدل ذلك الأمر من وقت الى آخر بأمر ينشر في غاريتة حكومة السودان .

ونص القانون ايضاً ، على ان يكون الحاكم العام رئيساً لشكل مجلس استشاري ، كما يكون كل من السكرتير الاداري والسكرتير القضائي والسكرتير المالي ، نواباً للرئيس بحكم وظائفهم .

ووفقاً لذلك القانون ( المجلس الاستشارية ) صدر أمر المجلس الاستشاري لثمال السودان ( تشريع نمرة ٣٦ سنة ١٩٤٣ ) .

ونصت المادة ٣ من القانون على ما يلي :

( ٣ ) (١) ينشأ بهذا مجلس استشاري يشار اليه فيما يلي « بالمجلس » لذلك الجزء من السودان الذي يشمل مذبيرة النيل الازرق ومذبيرة دار فور ومذبيرة كسلا ومذبيرة الخرطوم ومذبيرة كردفان والمذبيرة الكالية .

ونصت المادة ٤ على ما يلي :

( ٤ ) (١) ويتكون المجلس من الرئيس ونائب الرئيس وثمانية وعشرين عضواً عادياً .

(٢) يعين الحاكم العام ثلاثة اعضاء عاديين من كل من المديريات المذكورة في الفقرة ٣ (١) من هذا الامر واذا كان هنالك وقت ذلك

التعيين مجلس مديرية منشأ بموجب احكام قانون الحكومة المحلية (المجالس المديرية) سنة ١٩٤٣ فيعين الثلاثة اعضاء العاديين من تلك المديرية من بين اعضاء مجلس تلك المديرية اما حسب ما يرى الحاكم العام بالنسبة الى كل او بعض اولئك الاعضاء بتوصية مباشرة من مدير تلك المديرية او بعد ان ينتخبهم اعضاء مجلس تلك المديرية المنعقد حسب القواعد المدونة فيها يلي وان لم يكن وقت التعيين تحت مجلس مديرية كالمذكور اعلاه في اية مديرية فيعين الثلاثة اعضاء العاديين من تلك المديرية بتوصية المدير من بين الأشخاص الذين هم سلطات حكومية محلية او اعضاء سلطات حكومية محلية منشأة في تلك المديرية او ممن يوصي عليهم المدير خاصته بأنهم اشخاص يحتمل تعيينهم كأعضاء في مجلس المديرية عند تكوينه .

٣ - يعين الحاكم العام عضوية عاديين من بين اعضاء الغرفة التجارية في السودان يكون واحداً منها على الأقل سوداني الأصل .

٤ - ويعين الحاكم العام الثمانية اعضاء العاديين الباقين لغرض ضمان التمثيل في المجلس لأهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الزراعة والتعليم والصحة حسب ما يراه مرغوباً .

٥ - ولأن يكون المجلس ممثلاً بقدر الامكان لكل وجهات نظر السودانيين ، وإلى ان يأتي الوقت الذي يوجد فيه العدد الكافي والمناسب لذلك من السودانيين ، خارج هيئة موظفي حكومة السودان فيجوز ان يكون واحداً او اكثر من الاعضاء العاديين المقيمين بموجب الفقرة (٤) من هذه المادة عن موظفي الحكومة المشتغلين .

ونصت المادة ٥ (١) على ما يلي :

( للحاكم العام ان يعين اعياناً من السودانيين البارزين اعضاء شرف في المجلس يجوز لهم ان يحضروا بدعوة من الحاكم العام اي جزء من ميرة جلسات للمجلس ) .

ولعله ظاهر من ذلك ، ان المجلس الاستشاري كان يتكون من خليط غريب من الأشخاص ، ولما اكتمل عقد اشخاصه ، وقد احتل مقاعده الشيوخ والنظار والعمد وكبار الموظفين ، والسكريترين الثلاثة ، استقر في اذهان الشعب ان القانون ولد ميتاً ، وكذلك المجلس .

وكان للحاكم العام سلطات دكتاتورية مطلقة ، تشبه سلطاته المطلقة في مجلس الحاكم العام ، اذ كان له الحق في الغاء تعيين اي عضو ( م ٩ ) ، وتوقيف أي عضو من ممارسة عضويته ( م ١٠ ) ، والامر بقفل باب المناقشة والبحث في أية مسألة امام المجلس في أي وقت ( م ٢٢ ) ، والامر بعقد جلسات المجلس في الوقت الذي يحدده .

فلقد نصت المادة ١٣ على ذلك بقولها :

تعقد دورات المجلس مرتين في كل سنة على الاقل في الزمان والمكان الذي يشير بها الرئيس .

ونصت المادة ١٤ على الطريقة التي يستأنس بها الحاكم العام برأي

المجلس ، والطريقة التي يدير بها الجلسات ، وهي كما يلي :

( ١٤ (١) على سكرتير المجلس ان يدعو للاجتماع مع تسليم



نسخة من قائمة الاعمال لكل عضو او تركها له بالمكان الذي يسكنه عادة وذلك قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ افتتاح الدورة على ان عدم تسليم الاعلان او قائمة الاعمال لا يؤثر على صحة الدورة او أية اجراءات اتخذته فيها .

(٢) على الرئيس ان يضع قائمة الأعمال التي تبحث في أية دورة وتقسم تلك القائمة الى قسمين الاول منها يبين المسائل التي يرغب الرئيس ان يستشير المجلس فيها والكيفية التي يقدم بها كل رأي ويبين القسم الثاني مواضيع سياسة الحكومة التي يراد توضيحها للمجلس .

(٣) لأي خمسة أعضاء ان يطلبوا باعلان كتابي يسلم لسكرتير المجلس قبل شهرين كاملين على الأقل من تاريخ افتتاح اية دورة إضافة الى موضوع معين للجزء الثامن من قائمة الاعمال وتكون تلك الاضافة بمحض اختيار الرئيس الذي له ان يحد من تلك الاضافة في اي جزء معين او اي وجهة من وجهات ذلك الموضوع .

(٤) للرئيس ، بموافقة أغلبية الحاضرين في اية جلسة للمجلس ان يدخل بمحض اختياره ، اي بند جديد في اي جزء من قائمة الاعمال .

(٥) لا يجوز اجراء اي عمل في اية جلسة للمجلس ما لم يكن ذلك موضوعاً بقائمة الاعمال .

يخلص من كل ذلك ، ان الاستعمار قد اراد بانشاء المجلس الاستشاري ، والحرب العالمية الثانية التي اشتعل اوارها في عام ١٩٣٩ لم تضع اوزارها بعد ، اقامة نظام بالسودان يكاد يماثل نظام مجلس

شورى القوانين بمصر ، الذي انشأه عام ١٨٨٣ .

ولقد اصد الحاكم العام قانون المجالس الاستشارية لثمال السودان ، دون رضا من الشعب السوداني ، كما رفض الشعب المصري من قبل مجلس شورى القوانين .

ويكاد وصف المرحوم عبد الرحمن الراقعي لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ينطبق على ما كان عليه حال المجلس الاستشاري لدينا ، اذ قال في كتابه « مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال » - الطبعة الثانية ١٩٦٦ بالصفحة ٦١ ما يلي :

( استمر مجلس شورى القوانين من عهد انشائه ١٨٨٣ حتى ١٨٩٢ نجيم عليه الخضوع والاستسلام للاحتلال ، وبقي موقفه طوال هذه السنوات سلبياً محضاً ، ولم تبد ظواهر تدل على الحياة والوجود ، وانعدمت فيه روح المعارضة ، واقتصر عمله على النظر في المشروعات التي كانت الحكومة تعرضها عليه ، وكان يبدى في بعضها مقترحات لا تحفل بها الحكومة ، ولم يكن له اي اثر ، ولم يسمع له اي صوت في تطور الحوادث ...

وكذلك لم يكن للجمعية العمومية اي اثر في توجيه سياسة الحكومة ... ) .

وعلى هذا ، لم يكن المجلس الاستشاري انعكاساً للقوى التحررية ببلادنا ، ونار الحرب مستمرة ، تأكل الأخضر واليابس على السواء ، ومشاعل الفكر التقدمي ، في كل بلد من بلدان العالم ، تضيء

آفاق الحرية والانعتاق من ذل الاستعمار وأسر الرجعية المحلية .

ورغم استسلام ألمانيا النازية في ٨ مايو ١٩٤٥ وتوقف الحرب في أوروبا ، واستسلام اليابان في ٢ سبتمبر ١٩٤٥ ، بعد استخدام أمريكا للقنبلة الذرية في ٦ و ٩ أغسطس ، لما القيت على هيروشيما ونجازاكي ، وشعور ملايين الناس بانتصار الحلفاء في الحرب ، ومن ثمة مناداة الشعب السوداني وأصراره على تقرير مصيره . إلا أن الاستعمار ظل سادراً في غيه ، غير مدرك للتطور العميق ، الذي انطوت عليه النفوس ، وهي تقرأ الصحف وتستمع للمذيع صباح مساء ، في المدن والقرى والبادي ، داعياً للحرية والمساواة والتحالف للقضاء على النازية والفاشية ، مناصراً للشعوب التي تقرر مصيرها .

ولم يكن الاستعمار ليدرك مدى الوعي الذي استقر في أذهان المواطنين ، ونبههم وإيقظهم من سباتهم ، وجعلهم يتكاتفون ويعملون لتحقيق الاستقلال لبلادهم ، الأمر الذي تسبب في رفض المواطنين للوليد الجديد للاستعمار ، أي الجمعية التشريعية .

### رابعاً - في عهد الجمعية التشريعية ١٩٤٨ - ١٩٥٦

تألفت الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨ بمقتضى تشريع صدر من الحاكم العام بناء على توصية لفيف من المواطنين ، واقتراحات تقدمت بها لجنة مؤتمر إدارة السودان ، التي انبثقت عن المجلس الاستشاري .

ولقد تكونت الجمعية من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين بواسطة



الحاكم العام ، من الشماليين والجنوبيين على السواء .

وقامت مظاهرة شعبية صاخبة بامدرمان ، في يوم انعقاد الجمعية  
١٥ / ١٢ / ١٩٤٧ ، نادت بسقوط الاستعمار والجمعية ، والقى  
البوليس القبض على اسماعيل الازهرى ومحمد عبد الجواد والدرديري  
احمد اسماعيل ومحمد نور الدين ويحيى الفضل وسليمان موسى وعبد  
العزيز حسن ، وعلى كثير من المناضلين ، ثم قدموا  
للمحاكمة ، وصدرت الاحكام على بعضهم بالسجن ، وعلى البعض  
الآخر بالغرامة .

وقامت المظاهرات ايضاً ، في شتى بقاع السودان ، وسقط بعض  
الشهداء صرعى في عطبره .

وظل الشعب يشجب اعمال الجمعية التشريعية وتصرفاتها ، مطالباً  
باسترداد سيادته الكاملة ، وخاصة ان كثيراً من الدول الافريقية  
والآسيوية ، قد حصلت على الاستقلال ، بعد الحرب العالمية  
الثانية ، ومادت الافكار الاشتراكية بين كثير من فئات العمال  
والمثقفين والمزارعين .

واستطاع كثير من المثقفين مقارنة الأحوال السائدة في السودان  
بالبلاد العربية ، وملاحظة ان تلك البلاد التي تسمح باقامة بعض مظاهر  
الديمقراطية في الدولة الأصل ، تنظر الى ابناء الشعوب المستعمرة نظرة  
الازدراء ، والتحقير والاستغلال ، كما تنبه المثقفون الى ان المعسكر  
الاشتراكي ، قد قطع شوطاً طويلاً في مضمار التقدم والعلم ، في خلال

فترة وجيزة نسبياً ، ولذلك اضحي مجالاً للدراسة من ناحية وللإبحاء  
الأنهام من ناحية أخرى ، مما ارسى بذور الفكر الاشتراكي في  
السودان ، في تلك المرحلة الحثيصة من تطور الفكر السياسي لدينا ، مما  
ساعد في المستقبل على ازدهار الوعي بين المواطنين عموماً .

مهما يكن من أمر ، فلقد اصبحت السلطة التشريعية في يد الحاكم  
العام واعضاء المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية .

وكان المجلس التنفيذي يتكون من زعيم الجمعية وبعض الوزراء  
الذين يرأسون بعض المصالح الحكومية ، كما كان يضم كلاً من السكرتير  
المالي والفضائي والاداري ، فضلاً عن القائد العام ، وبعض وكلاء  
الوزارات ايضاً .

وكان الحاكم العام ، وهو رئيس المجلس التنفيذي ، ولذلك كان  
الوزير يسأل امامه .

وكان للحاكم العام والمجلس التنفيذي سلطة تشريعية ، تعلو عن  
سلطات الجمعية التشريعية .

ويقصص نص المادة ٥١ من قانون المجلس التنفيذي والجمعية  
التشريعية ، عن ذلك اقصاحاً لا لبس فيه ولا غموض ، وخاصة  
الفقرتين الاخيرتين منها .

وتقول المادة ٥١ ما يلي :

( ٥١ ) ( ١ ) يكون المجلس مسؤولاً عن وضع وتحضير كل تشريعات  
الحكومة .

(٢) مع مراعاة ما هو منصوص عنه فيها بعد عرض كل تشريع في شكل مشروع قانون امام الجمعية .

(٣) اذا اقرت الجمعية مشروع القانون دون تعديل او بإدخال تعديل مما يقبله المجلس فيعرضه المجلس على الحاكم العام بالصيغة التي اقرته بها الجمعية لموافقته .

(٤) عند الحصول على موافقة الحاكم العام يصير المشروع قانوناً يعمل به .

(٥) اذا رفضت الجمعية مشروع القانون ، فللمجلس اما ان يسحب مشروع القانون او يرفعه للحاكم العام بتقرير يوضح وجهات نظر المجلس والجمعية فيه فاذا وافق الحاكم العام بعد النظر في ذلك التقرير على مشروع القانون فان ذلك المشروع يصير قانوناً يعمل به على اثر هذه الموافقة .

(٦) اذا اقرت الجمعية مشروع القانون بتعديلات لا يوافق عليها المجلس ، فللمجلس ان يسحب مشروع القانون او يرفعه للحاكم العام بصيغته الاصلية ، مشتملاً على تعديلات الجمعية التي وافق عليها المجلس ، وبالصيغة التي اقرتها بها الجمعية بتقرير يوضح وجهات نظر المجلس والجمعية فيه ، فاذا وافق الحاكم العام بعد النظر في ذلك التقرير على مشروع القانون في اي من صيغتيه فان مشروع القانون الذي تمت الموافقة على صيغته يصير قانوناً معمولاً به على اثر هذه الموافقة ) .

وموافقة الحاكم العام على المشروع المقدم من المجلس التنفيذي او



الجمعية ، مشروطة باستشارة كل من حكومتى مصر وانجلترا ، وبشرط ان يذكر الحاكم العام الاسباب التي دعت له لتفضيل احد المشروعين . وهي طريقة فريدة في التشريع في العصر الحديث ، الا ان تفسير القانون بأسره ، باعتباره واجهة او لافتة للديمقراطية وجداراً او متاراً للاستغلال ، في حين انه قام في جوهره ، على القهر والطغيان ، خاصة اذا اعتبرنا ان لا محل لاستشارة الحكومة المصرية ، ما دامت مصر لم تقبل صدور قانون المجلس الاستشاري ، بل عارضت ذلك أشد المعارضة ، حتى ذهب اكثر فقهاء مصر إلى القول بطلان ذلك القانون ، وفقاً لقواعد القانون الدولي .

وكادت مقاطعة الشعب للجمعية ان تكون اجماعية ، ولم يؤيدها من الاحزاب الكبيرة ، غير حزب الأمة ، وان كان ذلك لم يمنع المرحوم عبد الرحمن المهدي وانصاره من الاقرار بان الجمعية قد انطوت على نقائص كثيرة ، اهدرت قيمتها الفعلية .

ولقد ورد في كتاب : جهاد في سبيل الاستقلال - اعداد الصادق المهدي ، ، في صفحة ٦٧ ما يلي :

( لقد كان دستور الجمعية التشريعية ناقصاً وسلطانها متورة ، واعتقد ان السبب في ذلك هو مقاطعة فريق كبير من السودانيين لها ، وعدم اجتماع الكلمة على المطالبة بدستور واسع السلطات . . . )  
واستطرد المرحوم عبد الرحمن المهدي ليحصى فوائد الجمعية التشريعية ليقول :

( وقامت الجمعية التشريعية وكان لها فوائدها التي لا تنكر فقد  
دربت عدداً من الوزراء والنواب السودانيين على نظم الحكم والحياة  
البرلمانية الديمقراطية تدريباً عملياً ، كان له أثر واضح فيها بعد ، كما ان  
اشتراك بعض الوزراء السودانيين في مجلس المحاكم العام كان تدريباً لهم  
على ممارسة سلطات الحكم من القمة لأول مرة في تاريخ الحكم الثنائي .

ومن مفاخر الجمعية التشريعية ، انها اجازت قراراً لدولتي الحكم  
الثنائي بمنح السودان الحكم الذاتي . . . )

وليس فيها ورد ذكره ، اشارة الى ممارسة السلطة التشريعية ، في  
الواقع من الأمر ، اي عمل .

وبعبارة اخرى ، ان الجمعية التشريعية ، لم تكن ذات فائدة في  
التشريع ، وهو المهمة الاساسية لها .

ولعل مما يؤكد ان الجمعية لم تكن لساناً ناطقاً باسم الشعب ، ان  
اقتراح المطالبة بالحكم الذاتي ، الذي تقدم به السيد محمد حجاج  
الأمين ، في ديسمبر ١٩٥٠ ، لم ينجح الا بصوت واحد مرجح ، اذ  
صوت لصالحه ٣٩ عضواً في مواجهة ٣٨ عضواً صوتوا ضده .

والاقتراح يقضي بأن يرسل خطاب إلى المحاكم العام ، نصه كما

( نحن أعضاء الجمعية التشريعية للسودان من رأينا ان السودان قد  
وصل المرحلة التي يمكنه فيها ان يمنح الحكم الذاتي ، ونرجو من معاليكم  
الاتصال بدولتي الحكم الثنائي طالبين منها اصدار تصريح مشترك بمنح

الحكم الذاتي للسودان قبل نهاية الدورة الثالثة للجمعية الاولى وان تجري الانتخابات المقبلة على هذا الأساس .

والصوت الذي دوى في الجمعية التشريعية بالمطالبة بحكم الدستور وإعلان الحكم الذاتي ، كان تعبيراً خافئاً عما كانت تدوي به أصوات المظاهرات والمقالات والتصريحات السياسية لكثير من المثقفين المناضلين ، الذين كانوا يطالبون بالجلء التام والاستقلال الكامل .

ولما ارتفعت الأصوات مطالبة بحكم الدستور من كل جانب ، وان اختلفت الاحزاب فيما كانت تقصده من المطالبة بالحكم البرلماني - مثلها لا تزال تختلف حتى الآن ( ١٩٦٧ ) - صدر امر من الحاكم العام ، بتشكيل لجنة من غير أعضاء الجمعية التشريعية برئاسة القاضي ستانلي بيكر .

ولما لم تستطع اللجنة اتمام عملها ، نظراً للمعارضة التي صادفتها ، وللاستقالة بعض اعضائها ، تمسكاً ببعض المبادئ الاصولية التي رأوا وجوب النص عليها ، أصدر الحاكم العام امراً بحل اللجنة في ٢٦ / ١١ / ١٩٥١ .

وتقدم ستانلي بيكر بتقرير عن اعمال اللجنة ، وقد ارفقت به مذكرة كتبها فنسنت هايو ، عن الاجراءات المقترحة للاصلاح الدستوري .

وقد ذكر الاستاذ محمد عثمان يس ، الوكيل السابق لوزارة الخارجية ، في مقال له ، نشر بجريدة الرأي العام بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٦٧ ، بأن مقترحات لجنة الدستور الاولى ، كانت محاولة



• ذات صيغة محلية الى حد كبير في بدايتها . اضيفت اليها خصائص  
الدستور البريطاني الاصلية . ولكنها عندما وصلت دور التنقيح النهائي  
ارسلت الى احد اساتذة تاريخ الامبراطورية البريطانية في جامعة اكسفورد  
فأدخل عليها بعض التعديلات بما سمح به خياله وارشاده في هذا  
الميدان . . . . ثم عرض الامر على لجنة فرعية ، فقدمت تقريرها في  
٤ / ١١ / ١٩٥١ ، وبعد عرض مشروع الحكم الذاتي على الجمعية  
التشريعية ، ارسلته الجمعية بدورها ، الى دولتي الحكم الثنائي .

وقامت كل من الدولتين بتقديم مقترحات لتعديل  
المشروع ، وكانت التعديلات من جانب مصر ، تهدف - فيما هدفت  
اليه - الى توحيد القوى التحررية بالسودان والاطاحة بالاستعمار  
الانجليزي ، بعد ما اطاحت الثورة المصرية في ٢٣ يوليو  
١٩٥٢ ، بالحكم الملكي ونفوذ الاقطاعيين والرجعيين واصحاب المصالح  
مع الاستعمار .

ولما تحققت الاحزاب السودانية ، ان مصر الجديدة الحرة ، غير  
مصر التي حكمها الاتراك والاستعمار والملوك ، اجمع ممثلو الحزب الوطني  
الاتحادي وحزب الامة والحزب الجمهوري الاشتراكي والحزب  
الوطني ، على توقيع ميثاق وطني ، يفرض تنفيذ جلاء الجيوش الانكليزية  
والمصرية عن السودان .

وتم التوقيع على وثيقة الاحزاب في ١٠ / ١ / ١٩٥٣ ، ومن ثم  
تم التوقيع على الاتفاقية التشريعية الى حد ما ، اذ بعد ما كان الاستعمار

يفرض ارادته في كل امر من أمور البلاد ، اضحى في صراع دائم ومستمر مع جماهير الشعب وممثليه في البرلمان وفي لجنة الحاكم العام .

### خامساً - في عهد الحاكم الذاتي : ١٩٥٣ - ١٩٥٥

ظل الحاكم العام صاحب السلطة الطولى والاولى في التشريع ايضاً ، في فترة الحكم الذاتي ، على الرغم من اشتراك البرلمان معه ، في تلك السلطة ، من ناحية ؛ ورغم تقييد سلطاته بمقتضى معاهدة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ، من ناحية اخرى ؛ تلك التي عقدت بين مصر وانجلترا ، بشأن تصفية الادارة الثنائية ، وتهيئة جو حر محايد لتقرير المصير .

فلقد نصت المادة ٣ من المعاهدة ، بشأن تقييد سلطات الحاكم ، على ما يلي :

( يكون الحاكم العام ابان فترة الانتقال ، السلطة الدستورية العليا ، داخل السودان ، ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي ، بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام ، ويتضمن الملحق الاول لهذا الاتفاق بيان وسلطان هذه اللجنة ) .

ونصت المادة ٦ من ذلك الملحق ، على وجوب حصول الحاكم العام ، على موافقة اللجنة الخماسية لممارسة سلطاته التشريعية .

وكونت لجنة الحاكم العام عام ١٩٥٤ من الدرديري محمد عثمان ممثلاً للحزب الوطني الاتحادي ، وابراهيم احمد ممثلاً للحزب

الامة ، وحسين ذو الفقار ممثلاً لمصر ، وجرافتي سمث ممثلاً  
لإنجلترا ، ومن ميان ضياء الدين ، ممثل الباكستان رئيساً للجنة .

وعلى هذا ، لم تعد سلطة الحاكم العام التشريعية مطلقة دون  
قيد ، بل كانت مقيدة بأراء أعضاء تلك اللجنة ، وخاصة آراء العضوين  
السودانيين ، وذلك فضلاً عن مجلس البرلمان فيما بعد .

ورغم تلك القيود ، فقد فوض الحاكم العام في إصدار الاوامر التي  
يراهها ضرورية لكفالة معاملة جميع أعضاء الخدمة المدنية معاملة عادلة  
بمقتضى المادة ٨٨ من أمر الحكم الذاتي . كما كان له السلطة في إصدار  
التشريعات الخاصة بالشئون الخارجية بشرط موافقة الحكومة المصرية  
والحكومة الانجليزية بمقتضى المادة ٩٩ ، وذلك فضلاً عن إصدار  
الاورامر لكفالة معاملة جميع سكان المديرية المختلفة معاملة عادلة ، وفقاً  
للمادة ١٠٠ ، ولكن كان للجنة الحاكم العام سلطة مراقبة في كثير من  
الشؤون الهامة ، التي وان لم تتصل بالتشريع مباشرة ، الا انها كانت تؤثر  
عليه الى حد ما ، مثل الرقابة على سلطة الحاكم العام في تعيين أعضاء  
مجلس الشيوخ ، ورفض حل مجلس النواب او تعطيل البرلمان بناء على  
طلب رئيس مجلس الوزراء ، واخنيار رئيسي مجلس النواب  
والشيوخ ، ودعوة المجلسين لعقد اجتماعات مشتركة ، ورفض اصدار  
الاورامر المؤقتة التي تقترحها الحكومة .

وكان من أهم ما اشتملت عليه الاتفاقية ايضاً ، مسألة تقرير

المصير .



ونصت المادة ١٢ على ما يلي :

( تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين ، الاول ان تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ ، والثاني وضع دستور للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد ، كما تضع قانوناً لانتخاب برلمان سوداني دائم ويتقرر مصير السودان :

أ - اما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر .

ب - واما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام . )

ونصت المادة ٧ من الاتفاقية ، على وجوب تشكيل لجنة غلطة للانتخابات من سبعة اعضاء بشرط ان يكون ثلاثة منهم من السودانيين ، ومن ثمة تشكلت اللجنة برئاسة سكونغارسن وبدأت اعمالها في ابريل ١٩٥٣ .

ونصت المادة ٨ على وجوب تشكيل لجنة للسودنة تتألف من خمسة اعضاء ، بشرط ان يكون ثلاثة منهم من السودانيين ، ومن ثمة تألفت اللجنة برئاسة الدكتور عثمان أبو عكر ، وشرعت في اعمالها في ٢٤ فبراير ١٩٥٤ .

وكان من اعمالها ان استغنت عن خدمات ١٤٧ من الاداريين الانجليز و ٨ من ضباط البوليس الانجليز واكثر من ٣٠ ضابطاً حريباً .

ولعل مما ساعد اللجنة على أداء مهمتها ، في سرعة فائقة - فضلاً عن الدوافع الوطنية - صدور قانون في يوليو ١٩٥٤ سمح للاجانب بانهاء خدماتهم في مقابل تعويضات حددها القانون .

وكان من الطبيعي ، والحال هذه ، ان اكثر ما كان يشغل اذهان  
المواطنين ؛ تقرير المصير .

وبعبارة اخرى ، السعي وراء الاستقلال ، وخاصة بعد ان تحررت  
مصر من نير النظام الملكي الفاسد ، وقبض الجيش المصري على زمام  
الحكم ، وانجبه لمحاربة الاقطاع بل القضاء عليه ، ومحاربة  
الاستعمار ، بل جلاء الجيش عن القنال والسويس ، وتصنيع القطر  
المصري ، ومساندة الحركات التحررية في جميع ارجاء العالم .

ولذلك تحفزت الأحزاب السودانية جميعها ، خوفاً معركة  
الانتخابات ، على وجه لم تر البلاد له مثيلاً من قبل .

ولما حددت لجنة الانتخابات الموعد في نوفمبر ١٩٥٢ ، اجتمعت  
رحى المعركة بين الحزب الوطني الاتحادي من جهة ، وبين حزب الأمة من  
جهة اخرى ، وكانت النتيجة ان فاز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية  
اعضاء كل من مجلسي النواب والشيوخ .

فلقد حصل على ٥١ مقعداً من مقاعد مجلس النواب ، من ٩٧  
مقعداً ، كما حصل على ٢٢ مقعداً في مجلس الشيوخ من ثلاثين مقعداً .

وعين المحاكم العام ١٠ أعضاء في مجلس الشيوخ ، من أعضاء  
الحزب الوطني الاتحادي و ١٠ أعضاء من باقي الأحزاب والمستقلين ، كما  
عين بابكر عوض الله رئيساً لمجلس النواب ، ومحمد عثمان يس ، رئيساً  
لمجلس الشيوخ .

واتفقت الحكومة والمعارضة ، على ان يكون موعد انعقاد

البرلمان ، هو اليوم الاول من يناير ١٩٥٤ ، وفي ذلك اليوم  
المشهود ، انعقد البرلمان بمجلسيه في شكل مؤتمر ، ثم توالى انعقاد  
البرلمان ، وتم اختيار اسماعيل الازهري ، رئيساً لمجلس الوزراء ، في  
٦ / ١ / ١٩٥٤ ، ثم اعلن الحاكم العام في ٩ / ١ / ١٩٥٤ ان ذلك  
اليوم ، هو اليوم المعين المنصوص عنه في اتفاقية الحكم الذاتي . وتشكلت  
اول وزارة سودانية من علي عبد الرحمن ومحمد نور الدين وميرغني حمزة  
ومحمد توفيق وابراهيم المفتي وخلف الله خالد والمرحوم مبارك زروق  
والمرحوم امين السيد ومساتينو دنيق وبرلين أليز وداك دين .  
يخلص من كل ذلك ، ان السلطة التشريعية اصبحت في يد البرلمان  
بمجلسيه ، مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وذلك فضلاً عن الحاكم العام  
الانجليزي .

وكان مجلس النواب يؤلف من اعضاء منتخبين (٩٧ عضواً) ،  
على ما سبق ذكره . اما مجلس الشيوخ ، فقد كان يتكون من خمسين  
عضواً ، وتعيين الحاكم العام لعشرين عضواً فيه . على ما  
ذكرنا - اضعف قوة تمثله للشعب بالمقارنة مع مجلس النواب

ونصت المادة ٣٠ من امر الحكم الذاتي على ما يلي :

( تتكون الهيئة التشريعية للسودان من الحاكم العام ومجلسي  
الشيوخ والنواب )

وتطلب وجود مجلسين للتشريع ، النص على اجراءات خاصة فيما  
يتعلق بإرسال مشروع القانون من احد المجلسين الى الآخر ، وفيما يتعلق  
بحالة رفض او تاخر مجلس الشيوخ في الموافقة على المشروع ، كما اعطي



الحاكم العام بمقتضى المادة ٥٦ سلطة دعوة المجلسين للاجتماع في جلسة مشتركة للنظر في مشروعات القوانين في حالات الاختلاف بين المجلسين

ونصت الفقرة ٢ من المادة المذكورة على ما يلي :

( اذا اجيز مشروع القانون المذكور بأغلبية ثلاثة أرباع الاعضاء في جلسة مشتركة يعرض للحاكم العام للموافقة عليه ) .

والسؤال الآن هو : هل كان للحاكم العام سلطة الاعتراض على القوانين ؟

اجاب على ذلك الاستاذ محمد توفيق مصطفى ، في كتابه « تعليقات على دستور الحكم الذاتي » بقوله في صفحة ٤٠ :

( الجواب ان هذا الحق يجب ان يتقرر صراحة بالنص حتى يجوز استعماله .

وقد قررته المادة ٨٨ للحاكم العام فيما يتعلق بمشروعات القوانين التي يرى انها تتعارض مع واجباته المتعلقة بالخدمة المدنية ، كما قررته المادة ١٠٠ بصدد مشروعات القوانين التي تتعارض مع مبدأ المعاملة النصفة لجميع سكان السودان .

وفيما عدا هاتين الحالتين لم يصرح الدستور بحق الحاكم العام في رفض القوانين التي يقرها البرلمان ، ولكننا نلاحظ من الناحية الاخرى ان الدستور لم يعالج الموقف الذي قد ينشأ اذا ما رفض الحاكم العام صراحة الموافقة على احد القوانين ، او اهمله ، فعطل صدوره ، فلم يحدد زمناً

اقصى يعتبر مروره موافقة ضمنية على القانون ، ولم يعين اجراء يمكن اتخاذه في حالة رفض المحاكم العام من جهة وإصرار البرلمان من جهة اخرى ، ثم يظل شرط موافقة المحاكم العام قائماً بحول بين البرلمان وبين انقاذ التشريع الذي يريده .

وتلك هي اموا صور حق الاعتراض ، حيث تحول للمحاكم العام - ولو من الناحية النظرية - سلطة تعطيل عمل البرلمان كله اذا اراد ، دون ان تترك لهذا الأخير وسيلة واحدة لاستغاث سلطاته . . . )

ولعل مما يؤيد القول بأن المحاكم العام ظل صاحب السلطة الاولى في التشريع والتنفيذ ، في عهد الحكم الذاتي ، انه ما انقضت جلسة ٩ / ١ / ١٩٥٤ ، حتى أصدر المحاكم العام امراً بتأجيل جلسات مجلسي الشيوخ والنواب الى اول مارس عام ١٩٥٤ .

ولم تستفد المعركة الانتخابية وحدها طاقات الاحزاب المختلفة وجهود المواطنين من مختلف الهيئات والمهن ، بل انبثقت مشاكل كثيرة تتطلب الحلول العاجلة ، ومتناقضات عدة اقنضت جهوداً كبيرة من المواطنين للتغلب عليها .

وكان من المقرر ان يحضر اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية وقتئذ ، حفل افتتاح البرلمان ، في اول مارس ، ولدى وصوله ، في ذلك اليوم ، ازدحمت شوارع الخرطوم ، ابتهاجاً بتلك الزيارة ، ورأت المعارضة تسير موكب شعبي لاستقباله بالمطار ، ليحمل لافتات الاستقلال ويهتف بشعاراته . ولما قرر المسؤولون عن الأمن ، ان يتخذ

مركب اللواء نجيب طريقاً آخر غير طريق شارع القصر ، ولم تتمكن المعارضة من إسماع صوتها له ، سارت جموع المعارضة في هياج وصخب شديدين ، واطلق البوليس على الجموع المحتشدة ، قرب القصر القنابل الميلة للدموع .

وكان من أثر ذلك اخياج خسائر جسيمة في الأرواح .

فقد قتل ما لا يقل عن احد عشر رجلاً من رجال البوليس واربعة عشر مواطناً ، كما جرح اكثر من تسعين رجلاً من رجال البوليس وثلاثين مواطناً ، على حسب ما ورد ذكره في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٨ / ٨ / ١٩٥٤ .

ولذلك ، لما انعقد البرلمان في العاشر من مارس ، كان الصراع بين الاحزاب على أشده ، وبدأ للشعب ان الحزب الوطني الاتحادي في ناحية ، والاحزاب الاخرى في ناحية اخرى ، وإن كان كل مواطن قد استشعر بأن معركة المصير ، هي المعركة الفاصلة ، وإن مشكلة المشاكل هو الاستقلال ، وإن المطالبة بالاستقلال تتطلب توحيد الجمهور ، وإن حركة التحرير تبقى التعمير . ولذلك لم يستقر بخلد اعضاء البرلمان ، ان ممارسة السلطة التشريعية امر ضروري وهام ، بل اتجهت الجهود جميعها لكسب معركة الاستقلال ، والحفاظ على وحدة البلاد ، وخاصة بعد ان قامت القوات الجنوبية المسلحة بتمرد في ١٨ / ٨ / ١٩٥٥ . وانضم اليها بعض المواطنين في الجنوب .

وكانت حصيلة الحرب الداخلية بين ابناء الوطن تسبب الموت



لثلاثة وستة وثلاثين مواطناً من أبناء الجنوب ، واصابة عدد من المواطنين ، لا يقع تحت حصر ، بجروح بالغة وخسارات مادية لا تحصى .

وفي ٢٩ / ٨ / ١٩٥٥ طلب البرلمان السوداني من دولتي الحكم الثنائي اجراء تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الشعبي المباشر ، ووافقت الحكومتان على ذلك ، ومن ثمة تم تعديل للمواد ١٠ و ١٢ و ١٣ من معاهدة ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

وكانت النصوص القديمة لتلك المواد تقضي بان اول خطوات تقرير المصير ، تكون لدى إصدار قرار من البرلمان بالبدء في ذلك ، بعد ان تتم اجراءات سودنة الوظائف ، على ان يعلن مصر وانجلترا ، ثم تقوم الحكومة السودانية بوضع مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية يقدم للبرلمان لاقراءه ، على ان يوافق عليه الحاكم العام ولجنته ويشترط ان تشرف على انتخاب الجمعية التأسيسية لجنة دولية محايدة .

ويتحتم بعد إصدار ذلك القرار ببدء المصير سحب كل من القوات العسكرية الانجليزية والمصرية ، في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بمقتضى المادة ١١ ، وتقرر الجمعية التأسيسية الاستقلال او الاتحاد مع مصر .

ولكن اصبحت الاجراءات وفقاً للتعديلات الجديدة تتطلب ان تضع الحكومة مشروع قانون لانتخاب الجمعية التأسيسية ، ومشروع قانون للاستفتاء الشعبي ، يقدمان للبرلمان لاقراءهما وللحصول على موافقة الحاكم العام ولجنته . على ان تشكل لجنة دولية للإشراف على اجراء الاستفتاء لتقرير المصير .

ويقرر الاستفتاء اما الاستقلال او الارتباط بمصر .

وان تعد الجمعية التأسيسية دستورا للوردان ، كما تضع قانونا

بانتخاب برلمان سوداني .

ولقد سبق للبرلمان ان طلب في ١٦ / ٨ / ١٩٥٥ من الحاكم العام

إبلاغ مصر وانجلترا ، برغبة البرلمان في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير

المصير . وتم جلاء الجيوش الاجنبية في نوفمبر ١٩٥٥ .

ولما تأكد للأحزاب السودانية ، ان تقرير المصير سيكون بمقتضى

استفتاء شعبي ، وان الرأي العام بأسره اتجه الى الاستقلال ، اتفق ممثلو

الأحزاب على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، وتأليف لجنة من

خمسة أشخاص لتكوين مجلس سيادة تؤول اليه رئاسة الدولة ، وتاجيل

حل مشكلة الجنوب الى حين وضع الدستور ، ووضع الدستور الدائم فيما

يعد بواسطة جمعية تأسيسية .

واصدر البرلمان بمجلسيه بإجماع الاصوات قرارات في ذلك المعنى .

وكانت القرارات في الواقع من الأمر تعبيراً عن إرادة الأحزاب

المختلفة وحتى قطاعات الشعب مثل الحزب الوطني الاتحادي والجهة

المعادية للاستعمار وحزب الامة والحزب الجمهوري الاشتراكي والحزب

الجمهوري واتحاد كلية الخرطوم الجامعية .

وكان العمال بطبيعة الحال في طبعة المكافحين والمنادين

بالاستقلال .

صحيح ان الاستقلال ثم بإجماع الآراء ، وقد بدأ لبعض الناس ان الطريق قد أصبح مفروشاً بالورود ، وان ليس على من كافحوا إلا جني ثمرات كدهم وجهادهم وعرقهم وتضحياتهم . ولكن الواقع ان بذور التناقضات الشديدة بين الأحزاب والاتحادات والمتعلمين والطبقات ، قد نمت وترعرعت عند بدء الاستقلال باكثر مما كانت عليه من قبل ، ذلك لأن المسائل الاقتصادية قد برزت بشكل ملح وكان لا بد للأحزاب ان تبدي الرأي بشأنها ، وكان لا بد للمثقفين والعمال والمزارعين ، من اعلان وجهة نظرهم في المبادئ والنظم الاقتصادية .

وكان موقف القوى الديمقراطية يميل بثقله الى الاشتراكية ، ويؤمن بأن على السودان ، كبدا متخلف ، ان يمر عبر مرحلة انتقالية ، قد تستغرق زمناً ليس بالقصير ، لأن الزراعة لدينا بدائية ووسائل الانتاج الصناعي ضئيلة وقليلة ومتخلفة ، ولأن الجنوبيين لم يبلغوا الا اول مدارج الحضارة ، ولأننا نحتاج الى ضرورات العيش قبل كمالياتها ، ولأن اقتصادنا كان تابعاً للفلك الاستعماري ، ولكن رغم ذلك كله ، كان الهم الاول لمن تقلدوا زمام الامر لدينا وللأحزاب الحاكمة ، اتباع الشكل البرلماني ، أملاً في تحقيق جوهر الديمقراطية في المستقبل .

وفي الفصل القادم شرح اكثر هذا الكلام المفضل .



## الفصل الرابع:

### التشريع في صدر الاستقلال ١٩٥٦ - ١٩٥٨

بعد ان نال السودان استقلاله في مطلع عام ١٩٥٦ ، استقر الرأي على ان يظل العمل سارياً بأحكام امر الحكم الذاتي ، بعد اجراء بعض التعديلات والاضافات عليه ، وحذف بعض النصوص ، بطبيعة الحال ، ولذلك صدر الدستور المؤقت بالديباجة التالية :

( نحن اعضاء مجلس الشيوخ والنواب ، في جلسة مشتركة للمجلسين نقرر الموافقة على الأحكام المرافقة ونصدرها :

دستوراً سودانياً مؤقتاً - يرعاه الشعب السوداني ويطبعه الى ان تصدر في الحين المرتقب احكام اخرى ) .

ونص الدستور المؤقت ، على استمرار البرلمان بمجلسيه ، الى انتهاء دورة الثلاث سنوات ، واستمرار مجلس الوزراء ، والهيئة القضائية ، ولجنة الخدمة العامة ، والقوانين القديمة ، وعلى الا يتم تعديل الدستور الا في جلسة مشتركة بأغلبية ثلاثة ارباع اعضائها بشروط موافقة اعضاء مجلس قيادة .

وكان يتعين على البرلمان تعيين رأس الدولة السوداني بدلاً عن الحاكم  
الانجليزي ، ولذلك تم انتخاب مجلس للسيادة من خمسة اشخاص هم  
الدرديري محمد عثمان واحمد محمد يس ومرسیوايرو واحمد محمد صالح  
وعبد الفتاح المغربي ، وذلك في يوم ٢٦ / ١٢ / ١٩٥٥ .

وغمزت البلاد موجات عظيمة من الفرح والسرور ، من ادناها الى  
اقصاها ، وخف المواطنون من كل صوب وحذب ، لمشاهدة احتفال رفع  
العلم السوداني الى أعلى السارية في القصر الجمهوري ، ثم في جميع المصالح  
الحكومية والوزارات ، وظل علم السودان خفاقاً يرفرف منذ اول عام  
١٩٥٦ ، معلناً بداية عهد جديد لجميع المواطنين . وسعدنا  
أياماً . ولكن ، كاد ان يستقر في أذهان الناس ، ان التعديلات التي  
اجريت على أمر الحكم الذاتي ، كانت تعديلات بسيرة ، لم يقصد بها  
التغيير الجوهري في نظم الحكم او المجتمع ، مهما يكن من أمر ، فقد كان  
اهم التعديلات ، التي ادخلت على الدستور المؤقت ، النص على تكوين  
مجلس سيادة ، ليكون رئيساً للدولة بدلاً عن الحاكم العام .

ولذلك نصت المادة ١٠ على ما يلي :

( ينتخب البرلمان خمسة اشخاص يكونون معاً مجلس السيادة على ان  
الاشخاص الذين انتخبهم البرلمان في اليوم السادس والعشرين من شهر  
ديسمبر ١٩٥٥ يكونون مجلس السيادة .

وتنص المادة ١١ على ما يلي :

( يكون مجلس السيادة السلطة الدستورية العليا في

السودان ، وتؤول اليه القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية ) .

وعلى هذا ، اخصت السلطة التشريعية ، بيد كل من مجلس  
السيادة ، في قيادته الجماعية ، والبرلمان بمجلسيه ، وذلك وفقاً لمنطوق  
المادة ٤٢ التي تقول :

( تتكون السلطة التشريعية من مجلس السيادة ومجلس الشيوخ  
والنواب ) .

وكانت رئاسة مجلس السيادة منازية ، يتقلدها كل من الاعضاء  
شهراً كاملاً

ويصف الأستاذ الدريدي محمد عثمان في كتابه  
« مذكراتي - ١٩٦٤ - ١٩٥٨ » موقف مجلس السيادة من الحكومة ومن  
البرلمان ، وصفاً دقيقاً في صفحة ٧٩ :

( لم تكن غملك الا ان توقع . . . اعني الا ان توافق على كل ما  
يرسل لنا مجلس الوزراء او بالعبارة الدستورية نفسها نعمل وفق مشورة  
مجلس الوزراء . . .

فاذا صح بعد ذلك القول بأن كل ما تم من إنجازات في عهد  
مجلس السيادة يرجع فضله الى مجلس الوزراء ، فان العدالة تقضي ان  
يقال كذلك ان مجلس السيادة برى ، تماماً من تبعه كل ما حدث من أخطاء  
ارتكبها مجلس الوزراء . . . )

ولم يكتف الأستاذ درديري بتبرئة مجلس السيادة من أخطاء مجلس  
الوزراء ، بل أفصح عن رأيه في وجوب ان يكون لمجلس السيادة سلطات  
حقيقية للتدخل في شؤون البلاد ، في قطر كالسودان ، بخطوة على حد



نعبيره - اول خطواته في النظام الديمقراطي ، ولكنا نرى انه لا يجوز تقييد السلطة التشريعية بسلطة اعلی منها ، وبعبارة اخرى ؛ لا يجوز منح مجلس السيادة او رئيس الجمهورية ، حق الاعتراض على مشروعات القوانين ، على وجه الاطلاق ، إذ من شأن ذلك ، ان يجعل من مجلس السيادة سلطة ديكتاتورية بأكثر مما يشكو الناس من ديكتاتورية السلطة التشريعية او التنفيذية احياناً .

مهما يكن من امر ، فقد كان المأمول بعد الاستقلال ، ان تمارس السلطة التشريعية اداء وظيفتها الطبيعية ، التي تلخص في إلغاء كثير من ركام القوانين القديمة التي وضعها الاستعمار ووضع قوانين جديدة تتلاءم ومتطلبات عصر الحرية والاشراكية . كما كان عليها وضع تشريعات حديثة ، فيما يتعلق بالقانون المدني والقوانين العمالية والاقتصادية وغيرها من القوانين التي تهدف الى تطوير حياتنا اقتصادياً واجتماعياً . ولكن الاحزاب السياسية ، وقد استغرقت في الماضي للدعوة لتحرير البلاد من الاستعمار ، ورفع شعار « التحرير قبل التعمير » ، ولم تضع برامج تفصيلية عديدة لسياسة الحكم ، قد استهدفت اما الاستيلاء على الحكم او المحافظة عليه ، ولذلك اضحى البرلمان بمجلسيه ، مسرحاً للمناورات الحزبية ، ومحاولة للاستيلاء على السلطة ، والتعبير عن مصالح الطبقة الغنية في البلاد ، او ان شئت فقل المصالح الرأسمالية والاقطاعية .

وخص البرلمان بنقد عنيف من كثير من المثقفين ، والكتاب والصحفيين . وفاضت انهر الجرائد التقديمية مثل « الصراحة » بالمقالات التي دعت الى تغيير وجه حياتنا تغييراً جذرياً ، وعدم الاكتفاء بالتطور

التدرجي ، مطالبة السلطة التشريعية بإصدار القوانين الجديدة التي تكفل ذلك التطور والتغيير .

وفي هذا المعنى ، يقول الأستاذ محمد هاشم عوض في كتابه المعروف « الاستقلال وفساد الحكم في السودان » .

ويدخل رجال الأعمال دنيا الأحزاب انفتح لهم الطريق الى البرلمان . . .

ولئن ركزنا انظارنا في تركيب اجهزة الحكم المركزي بعد الاستقلال والذين يديرونها فسنجد ان عدداً كبيراً من رجال المال والاعمال يهيمنون عليها تماماً .

فهم سيطروا على البرلمان الاول نفسه وعلى الاحزاب الكبيرة الممثلة فيه وعلى القيادات في هذه الاحزاب سواء كانت في الحكم او المعارضة . فعند بدء الدورة البرلمانية كان هناك بين ال ٧٧ نائباً شمالياً في مجلس النواب حوالي العشرين من رجال الاعمال ، تضم اعمالهم المشاريع الزراعية الخاصة والصناعات الخفيفة والنقل الميكانيكي والخدمات المهنية كمكاتب الهندسة والمحاماة والشركات الهندسية والمحاماة والشركات التجارية .

وكان من بين هؤلاء بعض رجال الادارة الاهلية وبعض موظفي الحكومة السابقين ، ولم تنقض الدورة البرلمانية حتى كان عدد رجال الاعمال قد زاد زيادة ملحوظة بدخول عدد من النواب دنيا المال والاعمال جنباً الى جنب مع زملائهم الذين سبقوهم في هذا الميدان .

وقد ظهر اتجاه واضح بين المجموعات الحزبية لتأكيد روابطها وتعميقها بالدخول في ائتلاف تجارية تضم بعض رجال الأعمال القدامى والجدد . . . )

واستطرد المؤلف يقول في صفحتي ١٣٤ و ١٣٥ :

( والحقيقة ان رجال الأعمال انفسهم منقسمون بين عدة مهن وقطاعات ذات مصالح متضاربة وكراهية متبادلة . .

ولكن شيئين هامين يجمعان رجال المال والأعمال على اختلاف شاكلتهم وتضارب مصالحهم الشخصية :

اولهما : اشتراكهم في التمتع بعقلية خاصة يمكن ان تسمى بالعقلية التجارية .

وثانيهما : شعور عام بينهم وإدراك عميق لمصالحهم المشتركة .

وهم بعد ذلك - ورغم الاختلاف الشديد بينهم وبين القوى التي كانت ولا تزال توجه الحكم في البلاد العربية الاخرى - تجمعهم بتلك القوى في الخارج غاية واحدة هي السيطرة على اجهزة الحكم وتسخيرها لاستغلال الفئات الاخرى بالطرق المشروعة وغير المشروعة ، وتسييرها وفق مبادئها ومصالحها الخاصة مستخدمة في ذلك اغراء القروض والدعابة والتخديع والرشوة ، وسيطرة هذه الفئة تشمل كل مراحل اعداد وتخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة ، فهي بحكم مركزها القيادي في المنظمات الحزبية



ترسم تلك السياسة ، وفي طور التشريع نجد لها من ممثليها في البرلمان ما يكفي لتمرير تشريعاتها وإسقاط كل التشريعات المضادة لها إذا لم تنجح في الحيلولة دونها والدخول في أجندة المجلس ، وهي بعد ذلك تؤثر على الجو الذي يعمل فيه رجال الخدمة المدنية في تنفيذ هذه التشريعات ، بل كثيراً ما تؤثر على اشخاصهم ، وربما استطاعت ان تتولى مهمة التنفيذ نفسها بالضغط لإيكائها الى الهيئات غير الحكومية .

هكذا يكون نظام الحكم كله خاضعاً لقلة رجال المال والاعمال ، ويتحقق الحكم البلوتقراطي - او حكم الاغبياء في هذا القطر ) .

ولكن مهما احندم الخلاف بين الاحزاب الكبرى ، او تضاربت وتناقضت المصالح بين الطوائف الدينية المعروفة او رجال المال والاعمال - الذين لم ير الدكتور محمد هاشم عوض انهم يكونون طبقة بعد - فقد تراءى بوضوح لكثير من أبناء الشعب ، ان الاحزاب التقليدية والطوائف الكبرى ، وبصفة خاصة : رجال الصف الاول من تلك الاحزاب ؛ قد خيل اليهم ان الاستقلال كان غاية لكل مواطن ، وان التطور الاصلاحي ، يمكن ان يأتي بالتدريج ، ما دام الناس قد استنشقوا نسيم الحرية ، وان النظام البرلماني يتيح حرية الكلام والتعبير عن الرأي . ولذلك فان التقدم منوط بتنفيذ بعض الاصلاحات سواء في محيط الزراعة او الصناعة ، كما يلزم تطوير خدمات التعليم والصحة وفق الامكانيات المالية .

ووضوح الرؤية لدى المواطنين ، نتج - من بين أسباب اخرى - من

انهم اكبوا بنار الغلاء الفاحش ايام الحرب العالمية الثانية ، بوجه خاص ، وقدموا نضحيات كثيرة غالية لنصرة الديمقراطية وكسب الحرب بجانب الحلفاء ، ورفعوا شعارات الديمقراطية والمساواة والحرية عالية خفاقة ، واكتسبوا كثيراً من الآراء الجديدة التي انتشرت وازدهرت بين قطاعات العمال والمزارعين والمثقفين والطلبة ، والتي تدعو إلى عبور مرحلة الانتقال صوب الاشتراكية بالقضاء على مخلفات الاستعمار والتبعية الاقتصادية للاستعمار القديم والحديث على السواء ، وتصنيع البلاد وفق خطة مركزية شاملة ، ومكثنة الزراعة للتمكن من زراعة كثير من الاراضي المصالحة للزراعة . لذلك ليس مما يدعو للغرابة ان قد رأوا ان لا سبيل لتطوير بلادنا غير توحيد قوى التحرر الوطني في معسكر واحد ، والعمل على ان تكون القوانين وسلطات الدولة ، في خدمة الشعب ، لا خدمة فئة قليلة او طبقة ضئيلة من الناس .

وكان من اثار ذلك الوعي ، ان قاد العمال والمزارعون والطلبة كثيراً من المظاهرات للتعبير عن سخط الشعب للميل نحو مساعدات الدول الغربية الاستعمارية ، وخاصة امريكا وانجلترا ، وان تألفت لجنة قومية لوضع الدستور الدائم للبلاد .

وقامت اللجنة بوضع تقرير وافٍ عن الهيكل العام للدستور المقترح والأبواب المختلفة له ، ونشر التقرير في يناير ١٩٥٧ ، ثم قامت اللجنة القومية للدستور ، بطبع مقترحات « دستور جمهورية السودان » ، في إبريل ١٩٥٨ ، ولكن حال دون عرضها على البرلمان حدوث انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ .

ولعل مما كان يؤكد قلق الموقف السياسي عام ١٩٥٨ ، فضلاً عما  
تذكرنا ، سقوط حكومة الوطني الاتحادي ، وتكوين حكومة ائتلافية من  
حزبي الأمة والشعب الديمقراطي ، برئاسة الأمير الای عبد الله  
خليل ، إذ لم يكن سبب الائتلاف بين الحزبين وحدة الاهداف بينهما ، بل  
لتعذر انفراد حزب من الاحزاب ، بتكوين حكومة ، وخاصة بعد ان  
ازدادت حدة الخلاف ، واتسعت شقته بين حزب الشعب الديمقراطي  
وحزب الوطني الاتحادي .

ولما عرض رئيس الوزراء مشروع المعونة الاميركية على  
البرلمان ، وجد معارضة شديدة عاصفة من نواب الوطني الاتحادي وكثير  
من نواب حزب الشعب الديمقراطي ، وكانت تلك المعارضة صدى  
للمعارضة الشعبية الواسعة بين شتى قطاعات الشعب ، وخاصة بين  
العمال .

ولكن رغم ذلك ، فقد أجاز مشروع المعونة الاميركية بأغلبية  
بسيطة .

ولعل مما زاد الأمور ضعفاً على إباله ، تحوّل النواب من حزب الى  
آخر ، دون وازع من ضمير او هدف ، ودون الرجوع الى ناخبيهم ، حتى  
ساد الفهم بين كثير من افراد الشعب ان بعض النواب ، لم يقصدوا خدمة  
الشعب بممارسة التشريع الضروري واللازم لتطوير حياتنا الى  
افضل ، بل رغبوا في الاستفادة من مناصبهم والسعي وراء مصالحهم  
الخاصة ومصالح عائلاتهم واسرهم ، ولذلك ظلمت الفكر السياسي ، في تلك



الحقبة ، سحائب من اليأس والبؤس والأسى ، وإن كانت نغمات  
الأمـل غافقة ، بل لا تزال تدق في صدر كل مواطن ، إذ لا معنى  
للحرية والاستقلال ، إلا بتحقيق مجتمع اشتراكي أو العمل على تحقيقه .

## الفصل الخامس :

### التشريع

### في عهد الحكم العسكري

١٩٥٨ - ١٩٦٤

١ - في عهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

٢ - في عهد المجلس المركزي .

١ - في عهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة : ١٩٥٨ - ١٩٦١ .

ما أن استولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، زمام السلطة في البلاد ، في صباح يوم ١٧ / ١١ / ١٩٥٨ حتى بادر بإعلان حالة الطوارئ ، وحل البرلمان ، ووقف جميع الصحف ، وقبض على السلطين التشريعية والتنفيذية .

وتشكل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء يوم ١٩ / ١١ / ١٩٥٨ .

لقد ظل الحكم البرلماني ، حليماً يراود ملايين المواطنين ، ورغم القلق وعدم الاستقرار في البلاد ، ورغم سوء الحالة الاقتصادية ، وتدهور الخدمة المدنية ، وشراء ضباط بعض النواب ، إلا أن المواطنين كانوا - ولا

يزالون - يؤمنون بأن تجربة الخطأ والصواب عن ذلك الطريق ، أفضل من الحكم العسكري ، الذي يعتمد على القوة وحدها ، وذلك كان سبب المعارضة لدى أكثرية المواطنين ، وإن حظي الحكم العسكري في أول عهده ، بتأييد البعض .

وأما الحكم العسكري اللثام عن جوهرة ، منذ بدء ممارسته للسلطة التشريعية ، لما أصدر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، قانون دفاع السودان ( قانون رقم ٣٨ سنة ١٩٥٨ ) ، وقد نص فيه على تجريم أي « فعل يهدف إلى تكوين أحزاب سياسية » ( م ٤ ب ) و « أي فعل يهدف إلى تخريب النظام الإقتصادي » ( م ٤ د ) ، وأي فعل يهدف إلى تغيير النظام الإجتماعي السوداني بالقوة أو إيقاع الخلل به أو بث الكراهية بين الطبقات المختلفة الإجتماعية أو العنصرية أو الإقتصادية في السودان » ( م ٤ هـ ) .

وأباح القانون للمحاكم العسكرية أن تنظر بعض الجرائم الواردة في قانون العقوبات ، مثل الجرائم المبينة في الفصل التاسع ( الجرائم الموجهة ضد الدولة ) ، وفي الفصل العاشر ( الفتنة ) ، والفصل الحادي عشر ( الجرائم الموجهة ضد القوات المسلحة والمتعلقة بقوات البوليس ) ، وفي الفصل الثاني عشر ( الجرائم ضد الطمأنينة العامة ) ، بل ذهب القانون في التفويض على السلطة القضائية إلى أبعد من ذلك ، إذ نصت المادة ٣ ( ٢ ) على ما يلي :

( كل الجرائم الأخرى بموجب قانون العقوبات أو أي قانون آخر يجوز أن تنظر فيها المحاكم العسكرية ) .



ولم يتغول ذلك القانون على فرع القضاء الجنائي ، الذي يتصل بحياة وحرية المواطن فحسب . بل تدخل أيضاً فيما يتعلق بأموال الناس وحقوقهم المدنية ، إذ نصت المادة ٥ على ما يلي :

( يجوز للسلطات العسكرية أن تطلب إلى السلطات المدنية أن تحيل إليها قضية أو أي نوع من القضايا في أي طور لتتظرها أمام محكمة عسكرية أو أن تسلّم أي شخص متهم في جريمة ، وفي هذه الحالة ، يتعين على السلطات المدنية أن تجيب هذا الطلب ) .

ويؤسفني أن أذكر أن طلبات السلطات العسكرية كانت تترى إلى رئيس إدارة رئيس المحاكم ، طالبة إحالة بعض القضايا المدنية إليها ، وكم كان يدهشنا ويخجلنا نحن المحامين ، أن يطلب بعض الموكلين ، كتابة استئناف من أحكام المحاكم المدنية ، إلى الرئيس الأعلى للقوات المسلحة ، وكأن السلطة العسكرية أو التنفيذية يمكن أن تقوم مقام القضاء ، وكان على المحامي كتابة عرائض الشكاوى والاستراحام !

وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة « اللائحة العامة لدفاع السودان » ، وقد اشتملت على قيود كثيرة على حريات التفكير والتعبير والرأي والإجتماع ، ومن ثمة كانت شكأة للزج بمئات من المناضلين الشرفاء في غياهب السجون .

وأصدر مجلس الوزراء تلك اللائحة ، بمقتضى المادة ٢ من قانون دفاع السودان ، عملاً بالسلطات المخولة له بمقتضى المادة ٣ من القانون .

وقد نصت المادة ١٠ منها على ما يلي :

( ١٠ ) ( ١ ) كل شخص يسير موكباً أو يعقد اجتماعاً في أي مكان عام أو يشترك في أي منها يعتبر أنه ارتكب مخالفة لأحكام هذه اللائحة .

وتقول المادة ١١ من اللائحة :

( ١١ ) ( ١ ) توقف النقابات والاتحادات المسماة والمعروفة في المادة ويبتل نشاطها .

( ٢ ) تسري هذه المادة على النقابات والاتحادات الآتية :

أ - نقابات العمال .

ب - اتحاد نقابات العمال .

وجاء في المادة ١٢ ما يلي :

( لوزير الداخلية إذا رأى ذلك لازماً لمصلحة السلام العام أن ينشئ مراقبة ويصدر الأوامر واللوائح التي يراها لازمة لذلك الغرض لضمان عدم طبع أو نشر أية جريدة أو مجلة أو كتاب أو منشور أو أية نشرة أخرى تذكر في الأمر دون إذن المراقبة وقبل تصديقه مقدماً على كل أو بعض مما ينشر ) .

واختتمت اللائحة مرادها بإعطاء البوليس وأعضاء القوات المسلحة سلطات تحكيمية مطلقة ، إذ نصت المادة ٣٤ على أنه :

( ١ ) لا يجوز لأي من رجال البوليس وأي عضو في القوات المسلحة السودانية ، يقوم بواجبه بهذه الصفة وأي شخص آخر إذا قام لديه سبب معقول للشك في أنه ارتكب مخالفة لأحكام هذه اللائحة .

( ٢ ) يجب إرسال أي شخص يقبض عليه كما تقدم ، إلى القاضي المختص بالنظر إلى المخالفة .

وقدم في أصل قانون دفاع السودان ولائحته ، كثير من العمال والمزارعين والمثقفين والطلبة المناضلين ، إلى المحاكمة ، وصدرت أحكام قاسية من المحاكم العسكرية والمحاكم الجنائية على السواء .

وطالبت السلطات العسكرية من قاضي جنابات الخرطوم ، أن يحول القضية التي اتهم فيها الشفييع أحمد الشيخ وشاكر مرسال ومحمد أحمد عمر وطه علي وعوض شرف الدين وحسن محمد صالح والبدري الشيخ وعبدالله الحاج وعباس محمد الحسن ومحمد الحسن محمد وعبد الحميد علي ومحمد إبراهيم نقد وعمود هابش ، إلى محكمة عسكرية ، ومن ثمة اضطر المتهمون للوقوف في ٧ / ١ / ١٩٥٩ أمام محكمة عسكرية ، في حين كانت التهمة الأولى ، هي تهمة الإجتماع غير المشروع بمكاتب جريدة الطليعة ، لسان حال اتحاد نقابات العمال .

وصدر الحكم ضد ستة منهم بالسجن لمدة تتراوح ما بين سنة وخمس سنوات ، في ٢٩ / ١ / ١٩٥٩ .

ولما هاجم الأستاذ محبوب عثمان ، المفكر التقدمي المعروف واحد رؤساء تحرير جريدة الأيام ، عدم علانية جلسات المحاكمة ، وعدم إتاحة الفرص للمتهمين للدفاع عن أنفسهم ، قام البوليس بالتحقيق معه ، بل صدر امر وزير الداخلية ، بإيقاف الأيام عن الصدور في ٣١ / ١ / ١٩٥٩ .



ولم يقف الأمر عند ذلك فحسب ، بل وجهت بعض الاتهامات والشبهات إلى كثير من المواطنين ، واعتقلوا بأمر من وزير الداخلية ، دون توجيه تهم محددة ، ودون عرض الأمر على القضاء ، وظل المعتقلون في السجون والحراصات ، دون تحقيق أو استجواب أو تقديم للمحاكمة ، بل دون أمل في ذلك ، في كثير من الأحيان ؛ لأن الفائزون لم يسمح بالظعن في أمر الاعتقال التحفظي الصادر عن وزير الداخلية

ولم يعامل المناضلون السياسيون معاملة المعتقلين السياسيين ، بل معاملة المسجونين العاديين ، وبينما كان هؤلاء يعلمون الوقت الذي يخرجون فيه من السجن ، لم يكن المعتقلون السياسيون أو عائلاتهم ، قادرين على تخمين الوقت الذي يقدمون فيه للمحاكمة !

ولم يكتف الحكم العسكري بقبول المعونة بالشروط التي أجازها البرلمان ، بل سارع إلى قبولها بكافة شروطها القديمة ، وعمل على تأييد مراكزها في كثير من أرجاء البلاد ، بل انتهج الحكم العسكري سياسة مالية تقوم على الاقتراض من الدول الغربية الإستعمارية بصورة خاصة .

ولذلك ارتبط السودان بقروض من ألمانيا الغربية لمشاريع خزان الروصيرص ومصنع السكر بالجنيّد وكهرية خزان سنار ومشروعات التنقيب عن الحديد ، وبقروض من أميركا لمشاريع البنك الصناعي ومصنع النسيج الأميركي بالخرطوم بحري وطريق الخرطوم وبور سودان وغيرها ، وبقروض من البنك الدولي لمشروع امتداد المناق ومشروع امتداد وتوسع السكة الحديد ، وبقروض من انكلترا لمشروعات المواصلات الجوية ،

كما اقترض السودان من كل من إيطاليا وهولندا ويوغوسلافيا .  
واقترض السودان من دول الكتلة الشرقية الاشتراكية ، ولكن لم  
تتجاوز قروضه من الاتحاد السوفياتي أكثر من ٦٪ من جملة القروض التي  
جاوزت ١٣٠ مليوناً من الجنيهات .

ولعله ظاهر من ذلك ، أن أكثر القروض لم تستثمر في الإنتاج  
الصناعي ، ولذلك تحمل السودان بأعباء لا نطاق من ناحية سداد  
القروض وسداد الفوائد الكثيرة الباهظة .

## ٢ - في عهد المجلس المركزي : ١٩٦٢ - ١٩٦٤ .

كُون رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، لجنة بغرض انشاء  
مجلس مركزي ، يقوم مقام الجمعية التشريعية أو البرلمان ، في البلاد ،  
ويغرض التدرج في ممارسة أمور الحكم ، على حد تعبير قرار اللجنة ،  
وذلك في ديسمبر ١٩٦١ . وبناء على مقترحات تلك اللجنة ، صدر  
قانون المجلس المركزي رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ .

ونصت المادة ٣ على أن تكون السلطة التشريعية ، بيد رئيس  
المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمجلس المركزي .

وكان المجلس يتكون من ٧٢ عضواً منهم ٥٤ عضواً منتخباً بواسطة  
مجالس المديرية و ١٨ عضواً معيناً ، وذلك فضلاً عن الوزراء ، على ما  
نصت به المادة ٤ .

وجاء في المادة ١٣ ما يلي :

( يستمر المجلس ما لم يصدر أمر بحله لمدة سنتين من بداية أول دور انعقاد له ، أو لآية فترة أخرى قد يستلزمها وضع دستور جديد . )

ولم يرد في القانون ذكر لحق المجلس في إعلان عدم الثقة بمجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

ولما كان رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، هو نفسه رئيس مجلس الوزراء - وكان يضم خمساً من الوزراء المدنيين - وكان الوزراء جميعهم أعضاء في المجلس ، وهم ليسوا منتخبين من الشعب أو حتى عن طريق مجالس المديریات ، فان موافقة الرئيس على مشروع القانون ، والحال هذه ، كانت أمراً شكلياً ، اذ ان مجلس الوزراء ما كان ليتقدم بمشروع لا يرضى عنه الرئيس .

ولما كانت ديباجة القانون في العهد الأول للحكم العسكري تصدر بما يلي : ( عملاً بالسلطة المخولة له بموجب الأمر الدستوري رقم ١ انا الفريق ابراهيم عبيد رئيس المجلس الأعلى ، للقوات المسلحة ، قد اصدرت القانون الآتي نصه ... ) ، اصبحت كما يلي : ( عملاً بأحكام قانون المجلس المركزي لسنة ١٩٦٢ ، صدر القانون الآتي نصه بإجازة المجلس المركزي وموافقة رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة . )

ونص القانون ايضاً على ان لمجلس الوزراء حق اصدار الأوامر المؤقتة ، في أي امر من الأمور ، بموافقة الرئيس الأعلى للقوات المسلحة ، على ان يقدم مجلس الوزراء كل امر مؤقت للمجلس لتأييد ذلك الامر



او رفضه حالما يكون ذلك عملياً خلال أول دورة انعقاد للمجلس ،  
ويمضي الامر المؤقت بعد تأييد المجلس قانوناً نافذ المفعول .

ورد في الفقرة ٥ من المادة ٢٧ ما يلي :

( إذا رفض المجلس تأييد الأمر المؤقت يسقط ذلك فوراً ويبطل  
سريانه ولكن دون مساس بحق مجلس الوزراء في تقديم مشروع يؤدي  
إلى نفس الغرض أو غرض مماثل ) .

ولما كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو ان شئت فقل مجلس  
الوزراء ، هو الذي يقوم بتقديم مشروعات القوانين للمجلس المركزي  
أثناء انعقاده ، وهو الذي يصدر الأوامر المؤقتة ، لدى غيابه ، فإن  
السلطة التشريعية ، قد تركزت فيه ، بأكثر وأوضح ، مما كان عليه  
العمل ، في صدر الإستقلال .

والانتقادات التي وجهت للمجلس المركزي كثيرة لا حصر لها ،  
ولعل أهمها ؛ أنه لم يكن نتيجة انتخاب مباشر من أبناء الشعب ، بل كان  
أعضاؤه ينتخبون عن طريق مجالس المديرية ، وأنه لم تكن لديه سلطات  
كاملة في التشريع أو الرقابة على مجلس الوزراء ، بل أعطي رئيس المجلس  
الأعلى حق حله دون إبداء للأسباب ، على ما سبق أن رأينا .

وما لنا نذهب بعيداً ، وقد ورد إقرار بذلك فيما جاء في تقرير لجنة

التطورات الدستورية ، وهو يقول :

( ناقشت اللجنة في الاجتماعات الأولى تنظيم أعمالها والأسلوب

الذي يجب اتباعه في القيام بمهمتها كما ناقشت تفاصيل صلاحياتها

والإعتبرات التي تنطوي عليها ، وقد تبينت لها أهمية الاقتداء والأسس  
النالية :

أولاً : . .

ثانياً : تبين من تصريحات معالي الرئيس أن تكوين المجلس  
المركزي هو بمثابة خطوة تسبق وضع دستور لقيام حياة نيابية ، ولذا فإن  
اللجنة لم تحصر مهمتها في تكملة الهرم الدستوري الذي وضعت قاعدته  
بتطبيق قانون إدارة المديرية وإنما رأت أن تعطي المستقبل الاعتبار  
المناسب في وضع التوصيات الخاصة بالمجلس المركزي تمثيلاً مع البند  
الرابع من صلاحياتها .

ثالثاً : يختلف المجلس المركزي عن الهيئات التشريعية السابقة  
وذلك لقوة صلته بالمجالس المحلية . ولما كان أعضاء المجلس المركزي  
يتخبون عن طريق مجالس المديرية التي تستمد بدورها عضويتها من  
المجالس المحلية ، أصبح لزاماً أن تخدم الانتخابات في هذا الطور الغرض  
المحلي والغرض القومي على السواء ) . . .

ولما لم تكن المجالس المحلية ومجالس المديرية ، بمثابة لارادة  
الشعب أو معبرة عنها ، إذ طغى نفوذ رجال المال والأعمال والمهنة الحرة  
عليها ، وأضحت مطية لتنفيذ أغراض ومصالح فئة قليلة من الناس ،  
وابتعد عنها - لأسباب تاريخية لا يتسع صدر البحث للإفاضة عنها - كثير  
من المثقفين المستنيرين ، منذ أن كانت أيام الإستعمار أداة في سبيل تحقيق  
مكاسب أو نفوذ لبعض طلاب الحاجات والمنافع ، فقد ترتب على ذلك أن

المجلس المركزي ، قد قام على اساس غير شعبي في الواقع من الأمر، وعلى عكس ما أراد تقرير لجنة التطورات الدستورية تصويبه .

ولما تركزت السلطة التشريعية والتنفيذية في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وحرابت الحكومة الأحزاب والنقابات والإتحادات وهددت الصحافة بسلاح التعطيل الإداري ، والمناضلين بالسجون ، لو صدر نقد الحكومة بشأن أي عمل من أعمالها أو تصرفاتها ، خيل للحاكمين بأن سيف الارهاب ، يمكن أن يخضع الجنوبيين مثل الشماليين ، ولذلك اندفع الحكم العسكري لتأجيج الحرب بين أبناء الوطن الواحد ، دون أدنى مبرر .

وفي هذا المعنى ، يقول الدكتور مصطفى السيد في كتابه « قضية الجنوب » ، بصفتي ٢٥ و ٢٦ ما يلي :

( كان في الإمكان القيام بأعمال لا حصر لها على صعيد الحركة الوطنية عامة وعلى المجال الجنوبي خاصة .

كان من الممكن خلق روح وطنية جديدة بين الشمال والجنوب ، ولكن بدلاً من ذلك أخذت تلك الحكومة على عاتقها مسؤولية تأديب الجنوبيين بالرمصاص .

وهكذا تميز حكم ١٧ نوفمبر ضد الجنوبيين بالقسوة والعنف وبحور

الدم .

إن تلك الحكومة تتحمل تاريخياً مسؤولية مباشرة عن كل الأعمال الوحشية التي قامت بها في جنوب السودان ضد إخواننا الجنوبيين .



ونحن الشعب السوداني برئين من تلك الأعمال نستنكرها بنفس  
القوة التي استنكرنا بها أعمال التخريب والخيانة في حق السودان بأجمعه  
وإننا نكافح وسنكافح لإصلاح ما أفسدته تلك الحكومة ومن قبلها  
الإستعمار في جنوب السودان بنفس الحماس واليقظة والقوة التي ظهر بها  
شعبنا في ثورة ٢١ أكتوبر .

وفي هذا المعنى جاء في « تقرير تفصي الحقائق عن المديرية  
الجنوبية » في أكتوبر عام ١٩٦٦ التي تكونت بمقتضى قرار صدر من  
الجمعية التأسيسية ، ما يلي في الصفحة ٩ :

( الفترة ١٩٦٢ - أكتوبر ١٩٦٤ : تابعت الحوادث في الجنوب  
فنزلت الحكومة العسكرية بكل إمكانياتها العسكرية للقضاء على التمرد  
وانتشرت الأخبار عن ما يدور في الجنوب في الداخل والخارج مما جعل  
الرأي العام في الشمال ينادي بحل مشكلة الجنوب حلاً سلمياً ، ومسايرة  
للرأي العام فتح باب المشاركة لإيجاد الحل السلمي وبالمناقشة على مستوى  
الصحافة والندوات العامة وكان ذلك تمهيداً مباشراً لثورة أكتوبر ) .

وفي الفصل القادم ، نقدم لمحة عن . ثورة أكتوبر ، قبل البحث  
عن السلطة التشريعية .

## الفصل السادس:

### التشريع في عهد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ - ١٩٦٥

١ - ثورة ٢١ أكتوبر .

٢ - في عهد الحكومتين الانتقالتين .

#### ١ - ثورة أكتوبر

تعتبر ثورة الحادي والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٤ ، من الثورات  
المجيدة في تاريخ نضالنا الشعبي الديمقراطي .

ولا يعني هذا بطبيعة الحال ، ان الحركة الديمقراطية ، قد انبثقت  
في ٢١ / ١٠ / ١٩٦٤ والأبام التسعة التالية فحسب ، بل ان من يتبع تطور  
التاريخ ، يجد كثيراً من الانتفاخات الديمقراطية عبر الأجيال ، ولكننا نرى  
ان الحركة الديمقراطية لم يشتد ساعدها ويزدهر وعيها ، إلا بعد الحرب  
العمالية الثانية - على ما سبق الإشارة اليه مراراً - نتيجة وعي كثير من أبناء  
الطبقة الوسطى ، وانتشار التنظيمات النقابية والمهنية وتنظيمات المزارعين  
ايضاً .

كان الطالب الجامعي ، احمد الفرشي طه ، اول شهيد للثورة ، لما

اقتحم انفار من البوليس حرم جامعة الخرطوم يوم الاربعاء  
٢١ / ١٠ / ١٩٦٤ ، واطلقوا الرصاص عليه وعلى كثير من طلبة  
الجامعة ، كما اصابوا البعض بجروح بالغة بضربهم بالهراوات  
الغليظة ، لمنع الطلبة من إقامة ندوة سياسية للبحث عن مشكلة  
الجنوب . اوار الثورة ازداد اشتعالا ولهيباً وضراماً في يوم الخميس  
٢٢ / ١٠ / ١٩٦٤ ، وخاصة اثناء سير موكب الشهيد القرشي قرية  
القراصة . وانهز الثوار يوم الجمعة ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٤ لجمع شمل  
الهيئات والقوى الثورية . وفي يوم ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٤ ، تجمع موكب  
القضائية ، وقد ضم اكثر القضاة والمحامين وامانة جامعة الخرطوم  
والاطباء وامانة المعهد الفني والمهندسين واتحاد جامعة القاهرة واتحاد  
جامعة الخرطوم وبعض افراد الشعب الباسل ، وذلك احتجاجاً على  
عدوان الحكم العسكري والاعتداء على حرم الجامعة واحتجاجاً على  
اعمال العنف البوليسي ومطالبة بالقصاص من اعتدوا على الطلبة  
الجامعيين ، واحتجاجاً في الواقع من الأمر ، على كل المظالم والمآسي التي  
عاناها الشعب ، نتيجة التحكم فيه بمنطق السيف والنار ، وابقائه على  
حاله من التخلف في أحضان الفقر والجهل والمرض ، واشتداد أزمة  
العطالة في البلاد حتى بين خريجي الثانوي والجامعات . واستمرار الحرب  
الأهلية بين أبناء الشمال والجنوب دون جدوى أو فائدة ، وعدم إيجاد  
الحكومة للحلول الاقتصادية السلمية ، والتضييق على حريات  
المواطنين ، وخاصة حرية الفكر والتعبير .

وما ان تكامل موكب القضائية ، حتى اصطلت قوات الجيش قنيط



بها من كل صوب وحذب ، وخاصة على طول شارع الجامعة ، وكان أفراد الجيش يقفون مدججين بالسلاح ، وقد ركب بعضهم الدبابات الثقيلة ، وما هي لحظات حتى احاطت بالموكب ايضاً قوات من البوليس .

وكانت لحظات تاريخية حاسمة ، عندما اراد الموكب التقدم لحمل عرائض الاحتجاج وتسليمها للرئيس الاعلى للقوات المسلحة ، فاعترضته قوات من البوليس ، لم تنصرف إلا بعد ان اصدر لها قاضي المحكمة العليا بالخرطوم ، في وقفة مضرية ، أمراً بالانسحاب .

وبقي الجيش متأهباً للمعركة مع من لم يحملوا غير اوسمة المهنة وشرف العلم ، ثم اطلق بعض انفار منه الرصاص في الهواء ثم قذف الجيش المربط بالقنابل المسيلة للدموع ، فتصاعد الدخان سمكاً كثيفاً على أجواء المعركة ، فخنق الأنفاس ، واحرق العيون ، واكفهر الجو ، واشتعل الموكب حماساً .

وما ان اجتمع الموكب بغرفة محكمة الاستئناف ، حتى خرج قادة الموكب ، معلنين الاضراب العام .

اعلن الاضراب السياسي بلسان عابدين اسماعيل النقيب الاسبق للمحامين .

وقامت على اثر ذلك مظاهرات كثيرة طافت بشوارع العاصمة الثلاثة . واجتمع ممثلو بعض الهيئات المهنية ظهر ذلك اليوم لوضع خطة لتعميم وانجاح حركة الاضراب السياسي ، في جميع مرافق الدولة ، وفي

كل المدن والقرى . واطردت الجبهة القومية الموحدة بياناً اشتمل على  
ميثاق وطني .

وعقدت جبهة الهيئات اجتماعاً آخر في صباح الاحد ٢٥ اكتوبر  
وانضم اليها ممثلون جدد مثل البيطريين والجمعية الهندسية السودانية  
 واتحاد خريجي جامعة الخرطوم واتحاد المزارعين العام . هذا من  
ناحية ، وقد اندلعت من ناحية اخرى شرارات الاضراب السياسي  
ومسقط بعض الشهداء صرعى برصاص الحكم العسكري . ورغبت  
الاحزاب السياسية الانضمام الى الجبهة ثم تم الاتفاق بعد لأي بين جبهة  
الهيئات والاحزاب السياسية على رسم الخطوط العريضة للاطاحة بالحكم  
العسكري . وتوالى المظاهرات صاخبة هادرة ثائرة ، في جميع مدن  
السودان ، في مدن والدويم وكسلا ، وبدرت سودان وعطبرة  
وغيرها ، وذلك رغم الاوامر المشددة والمتكررة بحظر التجول .

وكان في طلائع المظاهرات العمال سواء اكانوا من القطاع العام او  
الخاص .

ولما عمت المظاهرات انحاء البلاد ، واضحت الاضراب  
شاملاً ، اصدر الفريق ابراهيم عبود في مساء ٢٦ اكتوبر بياناً ناشد فيه  
الشعب وقف المظاهرات واعمال العنف ، ثم اذاع بياناً آخر اعلن فيه حل  
المجلس الاعلى للقوات المسلحة . وقامت المظاهرات تطوف ارجاء البلاد  
مؤيدة للثورة .

وفي يوم ٢٧ اكتوبر تم الاتفاق بين ممثلي جبهة الهيئات والاحزاب  
وممثلي القوات المسلحة على تكوين حكومة انتقالية برئاسة رئيس وزراء

محايد ، على ان يكون الفريق ابراهيم عبود رئيساً للدولة .

وفي ٢٨ اكتوبر اطلقت السلطات الرصاص على المتظاهرين امام القصر الجمهوري واستشهد عشرات من المواطنين ، وجرح مئات من المناضلين ، وفي ذلك اليوم نفسه بدا لأعين الثوار جميعاً ، ان الحكم العسكري قد لفظ آخر انقاسه .

وفي يوم ٢٩ اكتوبر تم الاتفاق على تصفية الحكم العسكري ووضع دستور دائم للبلاد ، تقوم به جمعية تأسيسية ، ولقد دأب بعض من المتعلمين على الاشادة بدور كل منهم في الثورة ، وفي نسب الفضل في تحريك الجماهير لأعماله أو أقواله ، ولكن الحق ان اي فرد - على حد تعبير المناضل عبد الناصر - « مهما كان دوره ومهما كان إسهامه في قضايا وطنه هو أداة لارادة شعبية وليس هو مانع هذه الارادة الشعبية » .

## ٢ - في عهد الحكومتين الانتقالتين للثورة :

اعلن رئيس الوزراء سر الختم الخليفة ، في يوم ٣٠ / ١٠ / ١٩٦٤ ، الميثاق الوطني ، في خطاب طويل ، تم اعداده وصياغته والاتفاق على كل ما احتواه ، بين ممثلي جبهة الهيئات والاحزاب من ناحية ، وبين مندوبي القيادة المسلحة من ناحية اخرى .

ولذلك ، فان الخطاب هو الذي يشكل الميثاق الوطني ، في الواقع من الأمور ، لا بنود الميثاق ، كما يبدو لأول وهلة .

واهم ما جاء في الخطاب - فضلاً عن البنود التسعة ما يلي :



( لقد تم الاتفاق بين ابناءكم واخوتكم في القوات المسلحة وممثلي  
الجهة القومية الموحدة ، على ان تقوم حكومة انتقالية تتولى الحكم وفقاً  
لاحكام الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٦ ، وسيكون الرئيس الفريق ابراهيم  
عبود رئيساً للدولة وسيباشر السلطات المنصوص عليها في ذلك  
الدستور ، والتي كان يباشرها مجلس السيادة من قبل ، على ان تكون  
مباشرة لتلك السلطات بمشورة مجلس الوزراء .

وسيتولى رئيس الدولة بالاضافة الى ذلك ، تصريف كل الامور  
المتعلقة بالقوات المسلحة ،

ايها المواطنون الاعزاء :

كل هذا وضع انتقالي مؤقت فقط ينتهي باجراء انتخابات حرة عامة  
تشرف عليها لجنة مستقلة في تاريخ لا يتعدى شهر مارس ١٩٦٥ لقيام  
جمعية تأسيسية يقع على عاتقها وضع الدستور المؤقت .

وفي خلال فترة الانتقال ستقوم الوزارة الانتقالية بالاضافة الى  
سلطاتها التنفيذية ، بمهمة التشريع على ان يخول رئيس الدولة اعادة اي  
امر لم يجزه مجلس الوزراء بأغلبية ثلثي الاعضاء ، الا ان اي تشريع يميزه  
مجلس الوزراء بأغلبية ثلثي الاعضاء يصير قانوناً .

كما تم الاتفاق التام بين مواطنيكم ممثلي الجهة والقوات المسلحة  
على المبادئ الآتية :

اولاً : تصفية الحكم العسكري الحالي .

ثانياً : اطلاق الحريات العامة ، كحرية الصحافة والتعبير والتنظيم والتجمع .

ثالثاً : رفع حالة الطوارئ والغاء جميع القوانين المقيدة للحريات في المناطق التي لا يخشى فيها من اضطراب الأمن .

رابعاً : تأمين استقلال القضاء .

خامساً : تأمين استقلال الجامعة .

سادساً : اطلاق المعتقلين السياسيين والمسجونين من المدنيين في قضايا سياسية .

سابعاً : ان ترتبط الحكومة الانتقالية بانتهاج سياسة خارجية ضد الاستعمار والاحلاف .

ثامناً : تكوين محكمة استئناف من عدد من القضاة لا يقل عن خمسة تؤول اليها سلطات رئيس القضاء ، القضائية منها والادارية .

تاسعاً : ان تكون لجنة لوضع قوانين جديدة تمشي مع تقاليدنا .

مواطني الاعزاء :

هذه لحظة تاريخية رائعة وفريدة ، وكلّي ثقة في انكم سترشقون الى مستواها ، الله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله .

وبناء على ذلك الميثاق ، ورد في المادة ١٠ من الدستور المؤقت المعدل لسنة ١٩٦٤ ما يلي :

( يكون القائد العام للقوات المسلحة او من ينوب عنه رئيساً للدولة ) .

ونصت المادة ١٩ على ما يلي :

( يكون رئيس الدولة السلطة الدستورية العليا في السودان ) .

ولكن ما ان تبين للشوار ان الوضع القديم بأسره ، لا يتفق والارادة الشعبية ، حتى قرر مجلس الوزراء ابعاد الفريق ابراهيم عبود ، انذي كان له الحق في تعيين رئيس الوزراء ، بمقتضى المادة ٥٣ التي كانت تقول :

( يعين رئيس الدولة رئيساً للوزراء الشخص الذي يتخيه مجلس الوزراء من وقت لآخر لهذا الغرض من بين اعضائه ) .

ولذلك ، عدلت المادة ١٠ لكي تقول :

( تنتخب الجمعية التأسيسية خمسة اشخاص يكونون معاً مجلس السيادة على ان الاشخاص الذين انتخبهم مجلس الوزراء في اليوم الثالث من شهر ديسمبر سنة ١٩٦٤ يكونون مجلس السيادة ، حتى قيام الجمعية التأسيسية . )

واستبدلت المادة ١٩ بما يلي :

( يكون مجلس السيادة السلطة الدستورية العليا في السودان وتؤول اليه القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية ) .

يخلص من كل ما تقدم ، ان مجلس الوزراء اضحى السلطة التشريعية ، وفقاً للميثاق والدستور المؤقت المعدل لسنة ١٩٦٤ .



ويتضح ذلك من نص المادة ٣٦ التي تقول

( ٣٦ ) (١) يتولى مجلس السيادة ومجلس الوزراء السلطة التشريعية

اثناء فترة الانتقال .

(٢) تصدر التشريعات التي يجهزها مجلس الوزراء بصفة اوامر

مؤقتة وتقدم الى مجلس السيادة للموافقة عليها ، على ان يكون لمجلس

السيادة حق إعادة اي امر لم يجهزه مجلس الوزراء بأغلبية ثلثي الاعضاء .

(٣) عند وصول موافقة مجلس السيادة تصبح للأمر المؤقت قوة القانون .

(٤) يقدم مجلس الوزراء كل امر مؤقت صدر بمقتضى هذا

الدستور او بمقتضى المجلس المركزي لسنة ١٩٦٩ وبقي ساري  
المفعول ، للجمعية التأسيسية لتأييد ذلك الامر او رفضه حالما يكون ذلك عملياً

بعد انعقادها .

(٥) عندما يؤيد الامر بقرار من الجمعية التأسيسية يصبح قانوناً

نافذ المفعول .

(٦) إذا رفضت الجمعية التأسيسية تأييد الأمر المؤقت يسقط ذلك

الأمر فوراً ويبطل سريانه ، ولكن دون مساس بحق مجلس الوزراء في

تقديم مشروع قانون يؤدي نفس الغرض او الى غرض مماثل .

(٧) لا يكون لسقوط ذلك الأمر اثر رجعي ) .

عرفنا ان السلطة التشريعية قد اصبحت في يد مجلس الوزراء ، في

الواقع من الأمر ، إذ ان مجلس السيادة ، كان ملزماً بالموافقة على صدور الأمر المؤقت ، اذا ما صدر من ثلثي مجلس الوزراء ، بل اكثر من ذلك ، فان مجلس وزراء الحكومة الانتقالية الاولى ، قد قرر في ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٤ ، بان تكون الاوامر الصادرة منه قوانين واجبة الاتباع والاحترام والاستمرار ، وليست مجرد اوامر مؤقتة ، معلقاً نفاذها على تأييد الجمعية التأسيسية .

ولذلك عدلت الفقرة ٣ من المادة ٣٦ من الدستور لكي تقرأ :

( يكون لأي قانون يصدر بمقتضى هذه المادة قوة القانون ) .

يخلص لنا من كل ذلك ، ان الميثاق إرادة تأكيد مبدأ سيادة الشعب ، اذ ان النص على اتباع احكام الدستور المؤقت المعدل ١٩٦٤ ، الى حين صدور دستور دائم ، تضعه الجمعية التأسيسية ، يعني التسليم بان الشعب هو مصدر السلطات ، وان الشعب يجب ان يحكم نفسه بنفسه ، وان الدستور المؤقت المعدل لعام ١٩٦٤ ، مثل الدستور المؤقت لعام ١٩٥٦ ، مثل امر الحكم الذاتي لعام ١٩٥٢ ، لا يصلح ، في الواقع من الامر ، لاشباع الحاجات والضرورات وتطورات الحياة الجديدة ، التي احس بها الثوار ، ونادوا بها ، كما لا يستقيم الوعي الاشتراكي الجديد .

والنص على قيام انتخابات حرة بمقتضى الدستور الدائم الجديد ، فيه تأكيد لقيام الشعب باختيار ممثليه عن طريق الانتخاب ، كما ان الانتخابات ضرورية لتكوين الجمعية التأسيسية ، ابتداء ، وان اطلاق

الحريات العامة ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، فيه تأكيد عميق وصادق لمبدأ كفالة الحرية السياسية لكل فرد من أفراد الشعب ، كما كان تعيين وزير يمثل للعمال وآخر يمثل المزارعين ، تعبيراً صحيحاً للقوى الديمقراطية ولكن لم تستمر حكومة أكتوبر الانتقالية الأولى ، إلا من نوفمبر ١٩٦٤ حتى ١٨ / ٢ / ١٩٦٥ ، ومع ذلك قامت بأعمال جليلة كثيرة في مجال التشريع ، تنفيذاً لأحكام الميثاق .

فلقد قامت ، بادئ ذي بدء ، بإلغاء قانون دفاع السودان لسنة ١٩٥٨ واللائحة المكملة له ، وقانون لجنة الخدمة المدنية ، وقانون الهيئة القضائية لسنة ١٩٥٩ وقانون المجلس المركزي ١٩٦٢ ، وقانون جامعة الخرطوم لسنة ١٩٦٠ ، كما ألغت القرار الذي قضى بضم الجامعة لوزارة المعارف الصادر في ١٥ / ١ / ١٩٦٣ .

وذكر الأستاذ أحمد سليمان ، وزير الزراعة والغابات ، في تلك الحكومة ، في بحث له نشر بجريدة « أخبار الأمبرور » ( ٢٠ / ١٠ / ٦٦ ) بعنوان « منجزات حكومة أكتوبر الأولى » ، ما يلي :  
( ألغى مجلس الوزراء قانون الهيئة القضائية لسنة ١٩٥٩ وقانون جامعة الخرطوم « تعديل لسنة ١٩٦٠ » ، ويعني هذا العودة الى نصوص الدستور المؤقت فيما يتعلق بالهيئة القضائية ، كما يعني العودة لقانون الجامعة لعام ١٩٥٦ )

وانطلاقاً وتمشياً مع قراره بإلغاء حالة الطوارئ ، واستطراداً لقراره بإلغاء قانون دفاع السودان لسنة ١٩٥٨ ، فقد قرر مجلس الوزراء



بقراره رقم ٥٨ اطلاق سراح كل من المعتقلين والمُسجونين السياسيين ، ولم يكف بذلك ، بل قرر من حيث المبدأ إعادة كل الضباط من القوات المسلحة من رتبة صاغ فما دون ذلك للخدمة العسكرية ، على ان ينظر في كل حالة على حدة ، وبناء على ذلك فقد قرر ارجاع ثلاثين ضابطاً .

وألغت حكومة الثورة بعض المواد المقيدة للحريات في قانون العقوبات ، مثل المادة ١٠٥ والفقرة ١ من المادة ١٠٧ .

وأصدرت الوزارة الانتقالية قوانين كثيرة ، لعل أهمها :

قانون الشراء الحرام ١٩٦٤ بتاريخ ٢١ / ١١ / ١٩٦٤ .

قانون العزل السياسي ١٩٦٥ .

قانون انتخابات الجمعية التأسيسية ١٩٦٥ بتاريخ

١٤ / ٢ / ١٩٦٥ .

وفضلاً عن ذلك ، فقد أصدر مجلس الوزراء قراراً بتكوين لجنة

تحقيق في الاسباب التي نتج عنها تسلم القوات المسلحة لزام الحكم في

نوفمبر ١٩٥٨ ، وتكونت لذلك الغرض ، لجنة من قضاة الدرجة الاولى

برئاسة صلاح الدين شيكة ، وعضوية كل من عبد الله ابو عاقلة ومحمد

حاج الشيخ عمر ، وشرعت اللجنة في التحريات في

١٢ / ٢ / ١٩٦٥ ، وقدمت ملخص التحري في نفس ذلك العام .

وصدر قرار بتكوين لجنة الاصلاح الزراعي وإعادة النظر في توزيع

الاراضي الزراعية الحكومية وتوزيع المشروعات الزراعية .

وصدر قرار وزاري في ١٣ / ٢ / ١٩٦٥ ، بفصل القضاء عن الادارة الاهلية ، والعمل على تصفيتها تدريجياً .

ولما تقدم رئيس الوزراء باستقالته لمجلس السيادة في ١٨ / ٢ / ١٩٦٥ ، قام المجلس بتكليفه بتشكيل وزارة جديدة ، ولكنه لم يستطع تشكيلها إلا في ٢٣ / ٢ / ١٩٦٥ ، بعد ان ظلت البلاد دون وزارة خمسة أيام تقريباً ، وذلك لأن بعض الاحزاب ، مثل : الوطني الاتحادي ، والامة ، وجبهة الميثاق الاسلامي ، وقد رفضت ان تضم الوزارة الجديدة ممثلاً للعمال وآخر للمزارعين ، كما امتنع الحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي ، عن الاشتراك في الوزارة ، تضامناً مع القوى الديمقراطية الاشتراكية ، التي نادى منذ بدء اشتعال الثورة ، بوجوب تمثيل العمال والمزارعين ، بوصفهم اصحاب المصلحة الاولى في البلاد ، ويوصفهم القواد الحقيقيين لثورة اكتوبر ، وإن حاول بعض المثقفين والمتعلمين الادعاء بان لهم فضل الريادة في إذكاء لها وإضرامها ، ولكن رأى الحزبان ، لأسباب سياسية ، ان يشترك وزير الحزب الشيوعي وثلاثة من وزراء حزب الشعب ، في الوزارة الثانية ، وقد انضم الوزراء الجدد الى مجلس الوزراء في اول ابريل ١٩٦٥ .

وصدر قرار وزاري أثناء حكم الوزارة الانتقالية الثانية ، قضى بإلغاء ضريبة الدقية ، كما صدر قرار بتكوين مجلس للنظر في شؤون الموظفين من وكلاء ومديري الوزارات المختلفة . ولم تستمر الحكومة إلا قليلاً ، اذ كان يتعين عليها القيام بإجراء

انتخابات تفر عن جمعية تأسيسية ، تقوم بوضع الدستور الدائم للبلاد ، وفقاً للرغبة الشعبية لثوار أكتوبر ، أي تحقيقاً للميثاق الوطني .

ولما لم تكن الاوضاع بالمديريات الجنوبية لتسمع باجراء انتخابات فيها ، اذ كان الجنوبيون يقاتلون ابناء الشمال ، في المدن والقرى والاحراش ، وكان الجيش يطارد الجنوبيين دون رحمة او هوادة ، ولا احد من ابناء الوطن الواحد ، استطاع التكهن بمصير وحدة البلاد ، استقر رأي مجلس السيادة ، على اجراء الانتخابات في المديريات الست الشمالية ، على ان تجري انتخابات تكميلية لاحقة في المديريات الجنوبية الثلاثة ، وذلك بعد ان شرعت لجنة الانتخابات في اتخاذ الاجراءات للانتخابات في كل القطر .

وقاطع كثير من المواطنين الانتخابات وفي طليعتهم اعضاء حزب الشعب الديمقراطي .

ورأي المعارضون للانتخابات ، ان اجراء الانتخابات في جزء من اجزاء البلاد ، يقطع اوصالها ويعمل على تعميق روح الانفصال بين الجنوب والشمال ، كما انه يخالف القانون ، اذ لا يجوز تجزئة الانتخابات ، لانه سترتب على ذلك ، الا يكتمل عدد الجمعية التأسيسية في اول جلسة انعقاد لها ، ومن ثمة لا تستطيع القيام بالمهمة الملقاة على عاتقها ، وهي - في الاعتبار الاول - وضع دستور دائم للبلاد ، وذلك لأن انتظار اجراء الانتخابات التكميلية في المديريات الجنوبية ، بشل بالضرورة من حركة الجمعية التأسيسية ، التي لم تقم ولم تتكون الا لوضع



الدستور ، ولم تمنح فترة الستين إلا لكي تترىث في دراسة وصياغة مواد الدستور ، التي تتطلب بطبيعة الحال ، زمناً غير قصير .

وهاجم كثير من الكتاب اجراء الانتخابات على تلك الصورة في قسوة وعنف ، وكان للمناضل محمد امين حسين ، القدح المعلى بينهم ، اذ قذف بحجم من المقالات اليومية ، بجريدة الجماهير ، في منطق علمي تعليمي ، لمحاربة الانتخابات اولاً ، ثم لمحاربة الجمعية بعد تكوينها .

وأصدر مجلس نقابة المحامين برئاسة امين الشبلي بياناً يوضح فيه مخاطر الانتخابات في الشمال دون الجنوب ، في ٢٥ / ٤ / ١٩٦٥ .

### وجاء في البيان :

( ونقابة المحامين تود - بادىء ذي بدء - ان تتفق مع القائلين بأن الوضع الحالي في البلاد ، وضع شاذ مؤقت يجب ان ينتهي بقيام جمعية تأسيسية لوضع دستور دائم للبلاد واقراره . . . اننا نرى ان هيئة المستشارين قد اخطأت التكليف الصحيح للانتخابات من حيث الغرض منها ومن حيث ماهيتها ، فقد رأت هيئة المستشارين بأن الشكوك تثار حول حرية الانتخابات وعدالتها في المديرية الجنوبية خاصة ، ومع ذلك فقد انتهت الى القول بجواز اجراء الانتخابات في جزء من البلاد دون الآخر ، وهو قول مردود لما يلي من أسباب :

- عدم اشتراك سكان المديرية الجنوبية في عملية الانتخاب او

تقديم مندوبين عنهم ، يفقد الجمعية ركناً من أركانها ، اذ ليس من  
المسير اقناع سكان الجنوب ، والحال هذه ، بأن الجمعية المنتخبة بجمعية  
تأسيسية في معنى الميثاق الوطني . . .

٢ - ان المشروع السوداني قد نص على ان من شروط الانتخاب في  
الدوائر الاقليمية الاقامة مدة معينة في الدائرة ليتمكن الناخب من انتخاب  
مثل واحد له ، ولكنه في دوائر الخريجين ، نص على وجوب انتخاب خمسة  
عشر نائباً ليمثلوه كله ، أيا كانت اقامة الناخب ، ولذلك فان عدم  
امكانية سكان المديرية الجنوبية في الادلاء باصواتهم عن ينطبق عليهم  
وصف الخريجين ، يطل هذه الانتخابات كلية ، كما يفقد المرشح عموماً  
في دوائر الخريجين اصواتاً عديدة من تلك المديرية الجنوبية مما يؤثر فعلاً  
على سلامة وصحة تمثيله من ناحية ، كما ان من له حق الانتخاب منهم في  
تلك المديرية ولم يدل برأيه في المرشحين قد يستشعر بأن هذا التمثيل  
مفروض عليه فرضاً . . .

٣ - ان انعدام حرية الانتخابات في ثلاث من اكبر مديريات  
السودان ، لا يجعل الانتخابات عامة او صحيحة ابتداء . . .

٤ - ان القول « بأنه يمكن ان تستكمل الانتخابات فيما بعد » فيه  
مغالطة واضحة . . . ولا نعتقد ان ثمة ماع للقول بأنه يجوز استكمال  
اعضاء الجمعية التأسيسية في فترات متقطعة لاحقة ، لأن القول بذلك  
يتطلب بالضرورة ان تجمد الجمعية التأسيسية غرضها الأول ، ونبقى

هيكلاً بلا حراك ، الى حين انتخاب واحد في مديرية من المديريات الجنوبية ثم انتخاب آخر في دائرة جنوبية اخرى ، وهكذا تقف عجلة التاريخ لاغراض شخصية ودوافع ذاتية . سيما وان مدة الجمعية التأسيسية محددة وموقونة بستين فقط . . . .

٥ - انه لدى اجراء انتخاب في الشمال دون مديريات الجنوب ، وتكوين جمعية تأسيسية ، فان الوضع الوزاري عندئذ سيكون فيه مخالفة لنص المادة ٢٢ من الدستور ، دون ريب ، وذلك لان الوزارة ان قامت دون ان يكون فيها وزيران جنوبيان او أكثر ، لكان في ذلك مخالفة صريحة لا جدال فيها ، وان تم تعيين وزيرين من سكان الجنوب ، فكيف يقال او يدعى بانها يمثلان المديريات الجنوبية ، ولم يتم اجراء انتخابات فيها ، ولم يساهم سكان الجنوب في الانتخابات اذ في هذا ايضاً مخالفة دستورية .

مهما يكن من أمر ، فقد اتخذت الاجراءات اللازمة للقيام بالانتخابات ، وبلغت نسبة التسجيل في المديريات الشمالية ٤٠ ٪ عن لهم حق التصويت . وبلغ عدد الناخبين المسجلين ١٩٠٧٨٤١ ناخباً ، ولكن مارس التصويت فعلاً ١٠٧٤٧٩٠ اي ٥٦,٨ ٪ من مجموع الناخبين المسجلين ، ونسبة ٢٤ ٪ عن لهم حق التصويت .

واسفرت الانتخابات : بان نال حزب الامة ٩٠ دائرة والحزب الوطني الاتحادي ٦٤ دائرة ، ومؤتمر البجا ٩ دوائر وجبهة الميثاق ٥ دوائر واتحاد جبال النوبة ١١ دائرة ونال الحزب الشيوعي ٨ دوائر من دوائر الخريجين الخمسة عشر ، اما باقي الدوائر فقد فاز فيها تحجوب محمد



صالح وصالح محمود اسماعيل ومحمد سليمان محمد ومحمد توفيق احمد  
وحسن عبد الله الترابي ومحمد يوسف محمد ، كما نجحت السيدة فاطمة  
احمد ابراهيم اذ نالت المركز الثالث في التصويت ( ٥٩١٨ ) بعد الدكتور  
حسن الترابي والاستاذ صالح محمود اسماعيل .

ونال المستقلون ٧ دوائر فحسب .

وفضلاً عن ذلك ، فاز ٢١ شخصاً بالتركية في دوائر المديريات  
الجنوبية ، ولكن مجلس القيادة اصدر قراراً في مايو ١٩٦٥ ، يعلن فيه ان  
انتخاب اولئك الاشخاص غير صحيح ، وقد علل ذلك بأن اجراء  
الانتخابات في تلك المديريات ، قد افترق إلى ركن أساسي من  
الحرية ، وما دام ان ذلك كان يختص بجميع الدوائر ، فلا مسأغ للقول  
بأن الحالة كانت هادئة في الدوائر التي تقدم بها هؤلاء الاشخاص  
مرشحين انفسهم للنيابة ، ولكن لم يقتنع اولئك الفائزون ، بقرار مجلس  
القيادة ، وطلبوا من رئيس الجمعية التأسيسية السماح لهم بالانضمام إلى  
الجمعية ، فاحال الامر لقاضي المحكمة العليا ، للفصل فيها اذا كان  
انتخابهم صحيحاً ام غير صحيح . وجاء قرار المحكمة العليا ، في صالح  
النواب الفائزين بالتركية ، وان وجدوا معارضة شديدة من ابناء الشمال  
واجنوب معاً ، الامر الذي ترنّب عليهم قبولهم اعضاء بالجمعية ، ولذلك  
لم تجر الانتخابات التكميلية الا في الدوائر الباقية بالمديريات .

ولم يتم ذلك إلا في أبريل عام ١٩٦٧ ، أي قبل شهرين تقريباً من

نهاية عمر الجمعية التأسيسية

## الفصل السابع

### التشريع

### في عهد الجمعية التأسيسية

١٩٦٥ - ٩ يونيو ١٩٦٧

سبق لنا أن عرفنا الميثاق الوطني ، نص على أن تحكم البلاد  
بالدستور المؤقت المعدل لعام ١٩٦٤ ، حتى تقوم جمعية تأسيسية بوضع  
الدستور الدائم للبلاد ، بل قد نص الميثاق صراحة : « وحتى يتم وضع  
الدستور الدائم ستقوم الجمعية التأسيسية بمهمة التشريع وفقاً لأحكام  
الدستور المؤقت . . . »

ولذلك ، فلا مسأغ للقول - في نظري - بأن أحكام الدستور المؤقت  
المعدل لسنة ١٩٦٤ ، تنتهي لدى قيام الجمعية التأسيسية ، وأن من حق  
الجمعية أن تشرع دون رقيب أو حسيب ، اذ لو صبح ذلك ، لكان الوضع  
الانتقالي الأول ، أي عهد الحكومة الإنتقالية الأولى ، خيراً من عهد  
الجمعية التأسيسية ، ذلك لأن الحكومة الإنتقالية كانت تلتزم بدستور  
معين ، مهما قيل عن عيوبه ونفرااته أو عدم تطبيق أكثر أحكامه ، إلا أنه  
خير دون شك ، من حكم لا يلتزم فيه بدستور .

وكيف لا تلتزم الجمعية بدستور ، وهي لم تقم ولم تنتخب إلا بناء  
على الدستور المؤقت ، ولو وضع دستور دائم ؟ ! .

صحيح أن لم يكن ثوار أكتوبر ، في وضع يسمح لهم بوضع دستور دائم للبلاد ، لا اعتبارات وأسباب كثيرة ، ولكن لا يمكن أن نفترض أنهم أرادوا للجمعية التأسيسية سلطة مطلقة من الحكم ، لأن الثورة لم تقم إلا لذلك وقهر السلطة المطلقة ، ولأن عبارات الميثاق ، صريحة في أن المهمة الرئيسية للجمعية التأسيسية هي وضع الدستور الدائم ، وليس التشريع ، ولكن لكي لا يكون ثمة فراغ في التشريع ، وبعبارة أخرى ، لكي لا تظل سلطة التشريع معطلة ، ولكي لا يقف إصدار القوانين العادية ، التي تتطلبها حاجات المجتمع ، تضمن الدستور المؤقت المعدل لسنة ١٩٦٤ ابتداء المهام التي تقوم بها الجمعية التأسيسية .

وهذه هي أهم المواد التي تتعلق بالتشريع :

( ٤٤ - تتكون الهيئة التشريعية من مجلس السيادة والجمعية التأسيسية .

٥٤ ( ١ ) تستمر الجمعية التأسيسية لمدة لا تتجاوز سنتين من بداية أول دورة انعقاد ولا يجوز حلها .

( ٢ ) تقوم الجمعية التأسيسية بوضع الدستور الدائم وإقراره .

٥٦ - يكون خمسا ٥ / ٢ أعضاء الجمعية التأسيسية نصاباً قانونياً

لها ) .

وتوضح المادة ٦٦ إجراءات التشريع إذ يقول :

( ٦٦ ( ١ ) يكون اقتراح التشريع بمشروع قانون أو بأمر مؤقت .



( ٢ ) مع مراعاة أحكام هذه المادة لا يصبح مشروع القانون قانوناً إلا إذا أجازته الجمعية التأسيسية سواء بلا تعديل أو بتعديلات ووافق عليه مجلس السيادة ، وعند وصول تلك الموافقة يصبح مشروع القانون قانوناً نافذ المفعول .

( ٣ ) إذا أجازت الجمعية التأسيسية مشروع قانون مقرر من الحكومة بتعديلات غير مقبولة لدى مجلس الوزراء يجوز لمجلس الوزراء أن يسحب مشروع القانون المذكور ) .

أما بالنسبة لحق مجلس الوزراء في إصدار الأوامر المؤقتة ، فقد نصت عليه المادة ٦٨ التي تقول :

( ١ - إذا قرر مجلس الوزراء في أي وقت لم تكن فيه الجمعية التأسيسية منعقدة ، أن إجازة أي تشريع حكومي مسألة عاجلة ، يجوز لمجلس الوزراء إصدار أمر مؤقت لمن ذلك التشريع وتقديم الأمر لمجلس السيادة للموافقة عليه .

٢ - عند وصول موافقة مجلس السيادة تصبح للأمر المؤقت قوة القانون الذي تميزه الجمعية التأسيسية .

٣ - يقدم مجلس الوزراء كل أمر مؤقت للجمعية التأسيسية لتأييد ذلك الأمر أو رفضه حالما يكون ذلك عملياً .

٤ - عندما يؤيد الأمر بقرار من الجمعية التأسيسية يصبح قانوناً نافذ المفعول .

٥ - إذا رفضت الجمعية التأسيسية تأييد الأمر المؤقت يسقط ذلك

فوراً وببطل سرياته ، ولكن دون مساس بحق مجلس الوزراء في تقديم مشروع قانون جديد يؤدي إلى نفس الغرض أو إلى غرض مماثل .

٦ - أي قانون ألغاه أمر مؤقت أو عدله يبعث من جديد من تاريخ سقوط ذلك الأمر ، ويسري مفعوله كما لو كان ذلك الأمر لم يصدر .

٧ - لا يكون لسقوط مثل هذا الأمر أثر رجعي ) .

وأصدرت الجمعية التأسيسية تشريعات كثيرة هامة ، كما أصدر مجلس الوزراء أوامر مؤقتة عدة ، أجزت فاضحت قوانين ، دون أن يكون ثمة سبب ظاهر للإستعجال في إصدارها ، في غيبة الجمعية التأسيسية ، حتى بدا للشعب أن الحكومة قد أمكت بزمام الجمعية ، ولم يعد للجمعية التأسيسية الرقابة المباشرة على أعمال الحكومة أو تصرفاتها أو مشروعات القوانين المقدمة منها .

ولم تقتصر الجمعية التأسيسية على إصدار القوانين فحسب ، بل أقدمت على إصدار بعض القوانين بقصد تحقيق تعديلات في الدستور المؤقت المعدل لسنة ١٩٦٤ ، مما أثار جدلاً سياسياً من ناحية ، وجدلاً فقهاً وقضائياً من ناحية أخرى .

وكان التعديل رقم ١ كما يلي :

( تلغى المادة ١٤ ويستبدل بها الآتي :

١٤ - تنتخب الجمعية التأسيسية أحد أعضاء مجلس السيادة ليكون

رئيساً للمجلس ) .

أما التعديل الذي أثار ذلك الجدل ، فهو التعديل رقم ٢ ونصه كما

يلي :

( يسمى هذا التعديل « دستور السودان المؤقت » المعدل لسنة

١٩٦٤ تعديل رقم ٢ .

١ - يضاف الحكم الشرطي الآتي في البند ( ٢ ) من المادة ٥ :

« على أنه لا يجوز لأي شخص أن يروج أو يسعى لترويج الشيوعية  
سواء كانت محلية أو دولية أو يروج أو يسعى لترويج الاتحاد أو عدم  
الإعتقاد في الأديان السماوية أو يعمل أو يسعى للعمل عن طريق  
استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة غير مشروعة لقلب نظام الحكم » .

٢ - يضاف البند الجديد الآتي بعد البند ٢ من المادة ٥ :

« ٣ - كل منظمة تنطوي أهدافها أو وسائلها على مخالفة للحكم  
الشرطي الوارد في ذيل الفقرة ( ٢ ) تعتبر منظمة غير مشروعة وللجمعية  
التأسيسية أن تصدر أي تشريع تراه لازماً لتنفيذ أحكام ذلك  
النص ( ١ ) .

أما التعديل الدستوري رقم ٣ لسنة ١٩٦٥ ، فقد اجيز في

٨ / ١٢ / ١٩٦٥ وهو ينص على ما يلي :

( ١ - يسمى هذا التعديل « دستور السودان المؤقت » المعدل لسنة

١٩٦٤ تعديل رقم ٣ لسنة ١٩٦٥ ، ويعمل به في اليوم الذي تجيزه فيه

الجمعية التأسيسية .



٢ - تعديل المادة ٤٦ من دستور السودان المعدل ١٩٦٤) على الوجه الآتي :

في البند (١) تضاف الفقرة الجديدة الآتية بعد الفقرة و :

« ز ، الأشخاص الذين يخالفون احكام النص الشرطي الوارد في

المادة ٥ ( ٢ ) والأشخاص الذين يتمون إلى أي منظمة تنطبق عليها

أحكام المادة ٥ (٣) .

ولم تتراخ الجمعية التأسيسية ، بعد ذلك ، في إصدار قانون حل

الحزب الشيوعي السوداني لسنة ١٩٦٥ ، ، إذ صدر بناء على المادة ٥

( ٢ ) ونشر بالغازية في ٩ ديسمبر ١٩٦٥ ، وجاء فيه ما يلي :

٣ - منذ سريان هذا القانون يحل الحزب الشيوعي السوداني وجميع

المنظمات غير المشروعة في حدود المعنى الوارد في المادة السابقة ، وتقتل

دورها وتصادر ممتلكاتها وصحفها وجميع وسائل النشر .

٤ - منذ سريان هذا القانون ، أي شخص ينتمي إلى منظمة غير

مشروعة أو أي شخص ترشح في الانتخابات العامة سنة ١٩٦٥ ، بوصفه

عضواً في الحزب الشيوعي السوداني أو مائده الحزب الشيوعي السوداني

بوصفه أحد أعضائه ، لا يعتبر أهلاً لأن يكون أو يستمر عضواً في الجمعية

التأسيسية .

٥ ( ١ ) يعد مرتكباً جريمة كل شخص يكون عضواً في منظمة غير

مشروعة أو يدير أو يساعد في ادارة تلك المنظمة أو يروج أو يساعد في

ترويج أي اجتماع لها أو لأعضائها ويعاقب بالسجن لمدة يجوز أن تمتد إلى

ستين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

( ٢ ) يعد مرتكباً جريمة كل شخص يدعو إلى الشيوعية أو عدم الإعتقاد في الأديان السماوية أو ينشر ذلك أو يروجه أو يقدم أو يسعى للقيام بأي عمل يحتمل أن يؤدي إلى قلب نظام الحكم الديمقراطي في السودان ، عن طريق استعمال القوة أو الارهاب أو أي أسلوب غير ديمقراطي ، ويعاقب بالسجن لمدة تمتد الى خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

ولما قامت الجمعية التأسيسية بمنع أعضاء الحزب الشيوعي من دخول الجمعية ، بناء على التعديلات الدستورية والمواد المذكورة ، ولما قامت الحكومة بقفل نوادي الحزب الشيوعي بالقوة ، وإيقاف جريدة « الميدان » ، رفع جوزيف قرنق المحامي والدكتور عز الدين علي عامر ، قضية امام المحكمة العليا بالخرطوم ، تعتبر بحق القضية الدستورية الأولى من نوعها ، في السودان ، ضد كل من مجلس السيادة والجمعية التأسيسية والحكومة ، طاعنين في عدم دستورية التعديل الدستوري رقم ٢ ، الذي قام عليه قانون حل الحزب الشيوعي رقم ٣٥ سنة ١٩٦٥ .

ورغم أن القضية قد رفعت في ١٣ / ١٢ / ١٩٦٥ إلا أن الحكم فيها لم يصدر إلا بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٦ أي بعد أكثر من سنة

وجاء في الحكم الذي أصدره القاضي صلاح الدين حسن عبد الرحمن ما يلي :

{ ومن واجب المحكمة في هذا المجال ، أن تقرر الدستور المؤقت وتقرر القصد الذي كان يرمي إليه المشروع بسكوته عن النص على تعديله .

فعندما حذف المشروع نص المادة ١٢٠ من الدستور المؤقت عام ١٩٥٦ والتي كانت تنص على أنه « يجوز أن يعدل هذا الدستور بمشروع قانون يقره المجلسان في جلسة مشتركة بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها ويوافق عليه مجلس السيادة » ، فما هو القصد من هذا الحذف .

هل قصد المشروع أن يكون الدستور مرنًا جدًا أم جامدًا ونهائيًا في فترة الانتقال ؟

أما فيما يختص بالمرونة ، فإن المحكمة سبق وإن أعلنت قرارها .

وأما فيما يختص بالجمود والنهائية ، فقد توصلت إلى استنتاج يقضي بأنه فيما يتعلق بالحقوق الأساسية ، كان قصد واضعي الدستور من السكوت عن طريقة التعديل ، هو الاقتصار على تلك الحقوق بأي تقييد عن طريق التعديلات الدستورية ، وذلك في فترة الانتقال التي حددت بستين .

وعليه فإن واجب الجمعية التأسيسية الأصلية في هذه الفترة هو وضع وإجازة الدستور المستديم . . .

وأنه لمن المسلم به أن واضعي الدستور المؤقت قصدوا أن الحقوق الأساسية ، وعلى الأخص ، الحق في حرية التعبير والحق في تأليف الجمعيات والاتحادات في حدود القانون يجب أن تصان وتحمى حتى عن طريق التعديلات الدستورية إلى أن يوضع الدستور المستديم حتى يتمكن كل مواطن منها كانت آراؤه السياسية من الإدلاء برأيه في وضع الدستور الذي سيعيش ويموت في ظله هو وأولاده وأحفاده . . . )



وجاء في حيثيات الحكم أيضاً :

( وإذا قلنا ادعاء المدعي عليهم بأن هذا الدستور السوداني المؤقت يمكن تعديله بنفس الطريقة التي تتم بها التشريعات الأخرى ، فهذا الادعاء يتعارض مع النظرة الأساسية التي تبني عليها جميع الدساتير المكتوبة ، وهي أن للدستور الأولوية المطلقة على باقي القوانين والتي تضمنها البند الثالث لدستورنا المؤقت .

وهذا يتعارض أيضاً مع الضمانات التي تعمل لصيانة الحقوق الأساسية للإنسان ) .

وانعقدت الجمعية التأسيسية ، في جلسة طارئة غير عادية ، في يوم الجمعة ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٦ ، وأصدرت القرار التالي :

( من رأي هذه الجمعية ألا يحضر الجمعية أعضاء الجمعية السابقون من الحزب الشيوعي المنحل جلساتها ) .

وبناء على حكم المحكمة العليا ، أصدر القاضي عبدالله أبو عاقلة أبو سن ، قاضي مديرية الخرطوم بالانابة ، حكمه في القضيتين المتفرعتين عن القضية الأولى وذلك بتاريخ ١٧ / ٣ / ١٩٦٧ .

وورد في حيثيات الحكم في القضية رقم ٩٢ / ٦٥ بين كل من جوزيف قرنق وعز الدين علي عامر ضد الجمعية التأسيسية ومجلس السيادة والنائب العام ، ما يلي :

( والدعوى ٩٣ / ٦٥ هي التي طعن بها المدعون في دستورية

تعديل المادة ٥ من الدستور المؤقت وطالبوا بإلغاء التعديل .

وقد كان تعليق الفصل في هذه الدعوى على الفصل في الدعوى ٩٣ / ٦٥ أمراً منطقياً ، لأن القضاء بعدم دستورية تعديل المادة ٥ من الدستور المؤقت يتبعه بالضرورة سقوط كل تشريع صدر بموجب ذلك التعديل ، والعكس صحيح

وفي ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٦ أصدر قاضي المحكمة العليا السيد صلاح الدين حسن حكمه في الدعوى ٩٣ / ٦٥ ، ويقضي بطلان تعديل المادة ٥ من الدستور المؤقت وبطلان كل ما ترتب على التعديل من تشريعات .

وإذا كان الأمر كذلك ، وجب الحكم ببطلان قانون حل الحزب الشيوعي لسنة ١٩٦٥ واعتباره كأنه لم يكن لأنه يتعارض مع الحقوق الأساسية التي كفلها الفصل الثاني من الدستور المؤقت ، والذي قضت المحكمة العليا بأنه لا يقبل التعديل وأبطل تعديله .

أما في القضية رقم ٩٧ / ٦٥ المرفوعة من نواب دوائر الخريجين ، عمر مصطفى المكي وعبد إبراهيم نقد والرئيس نابل وحن الطاهر زروق وعبد الرحمن عبد الرحيم الرسيه والطاهر عبد الباسط ضد مجلس السيادة والجمعية العمومية والحكومة ، فقد ورد في حيثيات القاضي أبو عاقله ما يلي :

( والحكم في الدعوى رقم ٩٣ / ٦٥ بعد سقوط قانون حل الحزب الشيوعي السوداني لسنة ١٩٦٧ ولسقوط القانون المذكور ، لا يكون هناك مجال للتحدث في عضوية نواب الحزب الشيوعي في الجمعية التأسيسية ،

وذلك لأن النص على سقوط العضوية بإد في المادة الرابعة من القانون السابق .

ولم يكن للحكمين الأخيرين ، صدى مثل صدى الحكم الأول ، الذي صدر في القضية ٩٣ / ٦٥ ، والذي انعكس عليه قرار الجمعية التأسيسية بعدم التزامها بتنفيذ حكم القضاء ، مما ترتب عليه نشوب أزمة حادة بين السلطة القضائية من ناحية ، والسلطتين التشريعية والتنفيذية من ناحية أخرى ، مما حدا بكل منهما اللجوء إلى مجلس السيادة ، عارضاً عليه وجهات نظره .

وفي ١٦ / ٤ / ١٩٦٧ أصدر مجلس السيادة بياناً خافياً للشعب ، نقتطف منه ما يلي :

( وقد اتضح لمجلس السيادة بعد كل هذه الدراسات والمشاورات ما يأتي :

أ - إن الجمعية التأسيسية بوصفها الجهاز الذي تتمثل فيه السيادة السياسية والدستورية للأمة تملك من الصلاحيات ما يخول لها إجراء أي تعديل تراه على الدستور المؤقت .

ب - أن الحكم الذي أصدره السيد قاضي المحكمة العليا بالإنباء في القضية الدستورية في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٦ ، حكم خاطئ ، من وجهة النظر القانونية لمخالفاته لكل قواعد القانون الدستوري المتعارفة .

ج - إن الحكم الصادر من المحكمة العليا ، حكم تفريري لا يحمل ولا يمكن أن يحمل إلزاماً بتنفيذه .



د - إن مهمة المحكمة تنتهي بإصدار الحكم ، وإن أمر تنفيذ الأحكام متروك للجهاز التنفيذي في الدولة - وإذا رفض ذلك الجهاز تنفيذ حكم ما فهو محاسب على ذلك سياسياً أمام الهيئة النيابية وأمام الناخبين لا أمام القضاء ويتبع هذا أنه لم يحدث انتهاك لاستقلال القضاء .

وحظي بيان مجلس السيادة الموقر ، بنقد عنيف من كثير من الكتاب والصحفيين ورجال القانون ، وتلبدت سحب من الغيوم زادت الأزمة الدستورية ظلاماً ، وخاصة أن القضاء قد رفض السير في أي إجراء ضد من يتهم بالشيوعية ، حتى الفصل في القضية الدستورية الكبرى .

واجتمع قضاة المديريات بالخرطوم ، بقصد إصدار بيان يشرح وجهة نظرهم .

وفي يوم ١٤ / ٥ / ١٩٦٧ أصدر مجلس السيادة بياناً ثانياً ، نقتطف منه ما يلي :

( يؤكد مجلس السيادة بأنه حين عقب على قرار السيد قاضي المحكمة العليا بالإنبابة ، ووصفه بأنه خاطيء ، من وجهة النظر القانونية ، لم يكن يقصد أن يمارس صلاحيات قضائية ، ولم يقصد أن يبطل الحكم أو ينفي أو يوقف الآثار القانونية المترتبة عليه ، وإنما كان فقط يبدي رأياً مجرداً حول الحكم ، ولم يقصد عدم احترام المحكمة التي أصدرت القرار أو التقليل من شأنها ...

وقد أكد مجلس السيادة ثقته في حياد المحكمة ونزاهتها بإقراره لمبدأ الإمتئاف إليها ..

وبعد الاطلاع على توضيح مجلس السيادة الموقر والحكومة ترى محكمة

## الاستئناف المدنية العليا الآتي :

أ - ...

ب - إن الجرا أصبح مهياً لممارسة كل اختصاصاتها القضائية في كل ما يتعلق بالقضية الدستورية .

وأنه ليسر مجلس السيادة ، أن يعلن بهذا نهاية النزاع الدستوري وأن يحمّد للأطراف المعنية تحليها بالروح الوطنية والحرص على المصلحة العليا للبلاد ، وأن يشكر للسادة أعضاء لجنة الوساطة سعيهم الحميد وجهدهم المتواصل ، والذي شاء الله أن يكمل بالنجاح والله ولي التوفيق ) .

وقبل أن نحدد محكمة الإستئناف تاريخاً لنظر الاستئناف المقدم من مجلس السيادة والجمعية التأسيسية والنائب العام ، قلم رئيس القضاء بابكر عوض الله ، أحد رواد وقواد ثورة أكتوبر ، استقالته من منصبه ، في خطاب تاريخي ، شرح فيه السبب الذي حدا به إلى تقديم الإستقالة ، ورد فيه على بعض ما جاء في البيانين الصادرين عن مجلس السيادة . وجاء في كتاب الإستقالة ما يلي :

( واسمحوا لي بأن أشير هنا إلى أن ما ورد في بيانكم المذكور من أخطاء لم يكن بالنذر اليسير ولكن هنا سوف أحصر نفسي في نقطتين مما ورد في ذلك البيان :

الأولى : وصفكم لحكم المحكمة بأنه خاطيء من وجهة النظر القانونية ومخالفاته لكل قواعد القانون الدستوري المتعارفة .

الثانية : وصفكم لسلوك المحكمة الإستئناف بأنه بدعة لم يسمع بها

من قبل وخروج على التقاليد المرعية وتقريركم بأن المحكمة المذكورة قد خرجت عن الحياد الذي يجب أن تتصف به لكي يطمئن الناس إلى أحكامها.

أما عن النقطة الأولى فإنه لا يخفى على كل من له أدنى إلمام بالنظم القضائية من العالم أجمع أن نقد أحكام المحاكم العليا هو من صميم اختصاصات المحاكم المنوط بها والنظر في الاستئناف وهو فوق ذلك يتطلب مستويات من الكفاءة القانونية والخبرة القضائية والمقدرة على تغلب المؤثرات التي تحيط بموضوع النزاع وكلها مؤهلات لا يملكها مجلسكم الموقر ولست أرى في ذلك ما يحط من قدر المجلس وذلك لأن القضاء فن لا يمارسه إلا الاختصاصيون .

هذا ، ومن ناحية أخرى ، فإن تشكيل مجلسكم الموقر إنما هو انعكاس للتمثيل النيابي في الجمعية التأسيسية ونسبة لاختلافكم سياسياً مع المحكوم لهم ، فليس من السهل الحكم على رأيكم في قرار المحكمة العليا بالحيطة وعدم المحاباة أو الاستناد إلى المعيار الوحيد الذي تسير عليه المحاكم في تحقيق العدالة وهو مبدأ المساواة في الحقوق بين جميع الناس أياً كانت اتجاهاتهم الحزبية وأراؤهم السياسية ولن يعفيكم من المسؤولية التاريخية انكم استنوتم في هذا المجال برأي مستشاريكم القانونيين لأن رأي هؤلاء المشارين أياً كانوا هم لا يمكن أن يكسبكم حقاً ليس لكم أو بمنعكم صلاحيات لا تملكونها . . .

أما عن النقطة الثانية فإن محكمة الاستئناف لم ترتكب خطأ عندما رفعت مذكرتها إليكم بتاريخ ٢٦ ديسمبر الماضي وإنما كان مطلبها في تهية الجو المناسب لنظر الاستئناف من صميم واجباتها أزاء تصرفات الحكومة



والجمعية تلك التصرفات التي لم يقصد منها إلا النيل من كرامة القضاء واستنكار الرأي العام ضده وإساءة بالغة للمحكمة وتصويرها بصورة المتحدية للمشاعر العامة والمستهترة بكرامة الأمة . . .

واستطرد رئيس القضاء السابق يقول :

( لقد كان الإستعمار يريد للقضاء ان يكون اداة طيعة في يده ووقفت في وجهه وأنا في أول درحات القضاء ثم أتت الحكومات الوطنية المتعاقبة ونحتت نفس المنحى ) .

واختتم بابتكر عوض الله استقالته ، وهو يسوجه النصح لمواطنيه بقوله :

( إنني أرى انه من واجبي ان اوجه النصح لمن لا يؤمنون بحكم القانون أن نظم الحكم السليمة لا تخشى القضاء ولا تستعديه لأن القضاء السليم إنما هو أقوى سند لكل حكومة تستشعر واجباتها من إيمان مطلق في حكم الدستور وسيادة القانون .

وبما أنني أعلم أن القضاة يدركون مهامهم الجسيمة كل الإدراك وانهم لا يفرقون في احكامهم بين حزب وحزب أو طائفة وطائفة فإنني أندر كل من تول له نفسه العبث باستقلال القضاء بأن القضاة سيقفون بكل قوة لحماية ذلك الاستقلال الذي حققوه بإيمانهم العميق في مهمتهم المقدسة . . . الخ ) .

وتوالت الأزمات الدستورية ، في عهد الجمعية التأسيسية ، إلى درجة تزعزت فيها أركان السلطة التشريعية زعزعة بالغة خطيرة .

ولقد قامت الحكومة الائتلافية الأولى ، بين الحزب الوطني  
الإتحادي وحزب الأمة في يونيو عام ١٩٦٥ برئاسة السيد محمد أحمد  
محجوب ، وظلت في الحكم شهوراً عدة ، ولكن بعض أعضاء حزب  
الأمة ، لم يكن راضياً عن ذلك الوضع ، بادعاء أن الصادق المهدي ما دام  
هو رئيس الحزب ، فلا بد له أن يتولى رئاسة الوزارة ، فضلاً عن أن  
المتهمين والمعضدين لأرائه ، قد رأوا أن حزب الأمة يجب أن يخضع لما  
تخضع له التنظيمات الحزبية الأخرى ، وبشرط ألا يكون لراعي الحزب  
غير الولاء الديني .

وقام جناح الصادق المهدي بالإتفاق مع الحزب الوطني الإتحادي ،  
على تقديم اقتراح للجمعية التأسيسية بتاريخ ٢٥ / ٧ / ١٩٦٦ ، نصه  
كما يلي :

( إنه من رأي هذه الجمعية أن تحب ثقتها من السيد رئيس  
الوزراء الحالي وإن تعبر في الوقت ذاته عن شكرها له .  
صوت ضد الحكومة ١٤٨ نائباً ، ولم تنل الحكومة غير أصوات ٢٩  
نائباً .

وانتخبت الجمعية التأسيسية السيد الصادق المهدي رئيساً للحكومة  
بأغلبية ١٣٨ صوتاً ، واشتملت وزارته على أكثر أعضاء الوزارة الائتلافية  
الأولى .

وظل الصادق المهدي في الحكم بضعة أشهر أيضاً ، إذ قام الجناح  
الآخر لحزب الأمة برعاية الإمام الهادي المهدي ، بالاتفاق مع الحزب

الوطني الاتحادي ، على إسقاط الحكومة .

وسقطت حكومة الصادق ، وأعادت الجمعية التأسيسية مرة أخرى ، انتخاب محمد أحمد عجوب رئيساً للوزارة ، وظلت البلاد دون وزارة عدة أيام ، ثم تشكلت الوزارة القومية من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة ( جناح الهادي ) وحزب الشعب ووزراء من الأحزاب الجنوبية .

ولم تمض أيام حتى اندلعت نيران الحرب بين الشعوب العربية بأسرها وإسرائيل أثر العدوان الأنكلو - أميركي - الإسرائيلي في ٥ / ٦ / ١٩٦٧ .

وفي ذلك اليوم نفسه ، أصدرت الجمعية التأسيسية التعديل رقم ٥ ، والذي ينص على ما يلي :

( يلغى البند ( ١ ) من المادة ٥٣ ويستبدل به البند الآتي :

( ١ ) تستمر الجمعية التأسيسية إلى قيام الانتخابات النيابية العامة على ألا يتجاوز ذلك اليوم التاسع والعشرين من فبراير سنة ١٩٦٨ ) .

وقبل في تقرير امتداد أمد الجمعية التأسيسية أن اللجنة القومية للدستور التي تكونت في ٤ / ١ / ١٩٦٧ ، لم تنه من وضع الدستور .

ورغم أنني أميل إلى الرأي القائل بأن ذلك التعديل والميثاق الوطني ، والدستور المعدل لسنة ١٩٦٤ ، وإن النص على قيام الجمعية التأسيسية بوضع الدستور ، لا يجمع لها - قانوناً - بأن توكل مهمتها الأساسية واللجنة القومية للدستور ، كيفما كان مركز أو مؤهلات



أعضاء تلك الجمعية من العلم أو الثقافة - سواء أكانوا من أعضاء الجمعية التأسيسية أو من خارجها - وحتى ان ساعدوا في ذلك لجنة فنية من كبار رجال القانون ، وحتى ان قيل بأن ما تقدمه اللجنة من مقترحات ، غير ملزم للجمعية التأسيسية .

ولذلك ، فإننا نرى ألا بد من طرح ما تقوم به اللجنة القومية من مواد الدستور للمناقشة العامة لجمهور الشعب ، « حتى يتمكن كل مواطن مهما كانت آرائه السياسية من الادلاء برأيه في وضع الدستور الذي سيعيش ويموت في ظله هو وأولاده » ، على حد تعبير القاضي صلاح الدين حسن ، وحتى إذا ما انتهت المناقشات إلى حلول في كل مسألة منها مسائل الدستور ، وقامت اللجنة أو الجمعية التأسيسية بصياغة مواد الدستور ، طرح الأمر من جديد للإستفتاء الشعبي ، فإن حظي الدستور الجديد بأغلبية ، صدر كدستور دائم للبلاد وإن لم يحظ بالتأييد من الشعب ، يجب إجراء انتخابات جديدة لتكون جمعية تأسيسية أخرى ، تلتزم بوضع دستور جديد في مدة لا تتجاوز ستة أشهر ، على أن يكون خاضعاً بدوره للإستفتاء الشعبي .

ليست الديمقراطية شعاراً يردد ، ولا تتحقق لدى إصدار التشريعات بالأغلبية الميكانيكية أو بإتفاق بعض الأحزاب في ائتلاف مؤقت للفوز بتشكيل الوزارة لغارق في بعض الأصوات بينها وبين المعارضة .

ولا تتحقق الديمقراطية في بلادنا بإبعاد المثقفين أو ممثلهم من حلبة

الجمعية التأسيسية أو قبة البرلمان ، لأن ذلك قد يوحى للشعب بالألا فائدة من التعليم ، في حين أن انتشار التعليم ومحو الأمية ، ركن أصيل من أركان الديمقراطية .

ولا تتحقق الديمقراطية في بلادنا ، إن لم نتمثل للأصول والمبادئ الديمقراطية المقررة ، إذ يصعب على الحزب الذي تنفصل قيادته عن قاعدته أو ينقسم إلى شقين ، أن يقنع جماهير الشعب ، بأنه يمثل للديمقراطية أو يعمل وفق النظم البرلمانية السليمة .

لكل هذا ، يتعين علينا الأخذ بجوهر الديمقراطية بأكثر من الأخذ بشكلها ، ولذلك لا يتوجب إجراء استفتاء على الدستور فحسب ، بل يجب إلغاء كل القوانين المقيدة للحريات ، وخاصة ما صدر أثناء عهد الجمعية التأسيسية ، إذ يتعين علينا أن نصدر دستوراً يتوافق مع مصالح الشعب ، بمساهمة كل فرد فيه ، وحقى يكون فيه للمثقفين المناضلين دور طبيعي مرموق .

والعطاء الذي يقدمه المثقف لبلادنا ، في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا ، والمرحلة المصيرية للشعوب العربية بأسرها ، إزاء العدوان الأنكلو - أميركي - الإسرائيلي الغادر ، لا يقتصر أثره على إثراء حياتنا الحاضرة ، بل يساهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة أيضاً .

وإن كان يتعين علينا ، بعد أن أعلننا الحرب ضد أميركا وأنكلترا وإسرائيل ، وقطعنا علاقاتنا الاقتصادية والسياسية مع تلك الدول الامبريالية الغاشمة ، أن لا نفكر في التعاون مع حكومات وشعوب تلك

الدول مرة أخرى ، إلا أن أطاحت الشعوب بملوك البترول وآلات الدمار  
وملاك الترامت وتجار الحروب ، وأقامت نظماً اشتراكية جديدة ، فإنه  
يتحتم علينا أيضاً ، نبذ أشكال الديمقراطية الغربية ، ونبذ فلسفة حقوق  
الإنسان السياسية الجوفاء الفارغة ، غير المدعمة بالضمانات الاقتصادية  
والاجتماعية ، والأخذ بالطريق الاشتراكي للتطور ، إذ أنه الحل  
الحتمي ، وفقاً لقوانين التطور ، وهو الحل الملائم الوحيد للتغلب على  
مشاكلنا الداخلية ، من ناحية ، ومشاكلنا الخارجية من ناحية أخرى .

الخرطوم في ٢٨ / ٧ / ١٩٦٧



## اهم المراجع

- تطور النظام القضائي في السودان / حين سيد احمد المفتي  
قصة الحضارة في السودان / حسب الله محمد احمد  
الاسلام في السودان / محجوب زيادة  
تاريخ السودان من اقدم العصور الى الآن / د . حسن سليمان محمود .  
جغرافية وتاريخ السودان / نعم شقير  
السودان للسودانيين - حقائق ووثائق / عبد الرحمن علي طه  
جهاد في سبيل الاستقلال / إعداد الصادق المهدي  
التحقيق في الاسباب التي ادت الى انقلاب ١٧ نوفمبر / برئاسة صلاح الدين  
شبيكة  
دستور الحكم الذاتي ( محاضرات ) / محمد توفيق مصطفى  
مذكراتي / الدرديري محمد عثمان  
قضية الجنوب / مصطفى السيد  
الاستقلال وفساد الحكم في السودان / د . محمد هاشم عوض  
انتخابات ١٩٦٥ على ضوء الارقام / دار الفكر الاشتراكي  
دراسات نقابية ( ٣ اجزاء ) / اتحاد العمال  
تطور المركز الدولي للسودان / د . سمير المنقبادي  
تقرير لجنة تقصي الحقائق عن المديرية الجنوبية / برئاسة محمد يوسف محمد

مآسي الانكليز في السودان / وفد السودان  
معضر المداوولات / اللجنة القومية للدستور  
مشورات الامام المهدي / إعداد دار الوثائق  
الحركة الوطنية والادارة الانكليزية  
في السودان ( بالانكليزية ) / د . جعفر محمد علي بخيت  
طريق السودان للاستقلال / ج . دنكان  
تاريخ السودان الحديث / ب . هولت

## الفهرس

٢	.....	الاهداء
٥	.....	المقدمة
٧	.....	الفصل الأول : التشريع قبل القرن التاسع عشر
١٣	.....	الفصل الثاني : التشريع في عهد المهدية
١٩	.....	الفصل الثالث : التشريع في عهد الاستعمار
٥٧	.....	الفصل الرابع : التشريع في صدر الاستقلال
٦٧	.....	الفصل الخامس : التشريع في عهد الحكم العسكري
٧٩	.....	الفصل السادس : التشريع في عهد ثورة أكتوبر ١٩٦٤
٩٧	.....	الفصل السابع : التشريع في عهد الجمعية التأسيسية